

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة ٢٣

الاثنين، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوروسي (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيفيد (أستراليا).

البند ١٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٢

تقرير اللجنة الخامسة (A/77/535/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد أوضحت الوفود موافقها فيما يتعلق بتوصية اللجنة في اللجنة وهي مبينة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

ولذلك، إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة المعروض على الجمعية اليوم؟ تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ستقتصر البيانات، بالتالي، على تعليل التصويت.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ ينبغي للوفد، قدر الإمكان، تعليل تصويته مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة، وبأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة (A/77/535/Add.1)، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة، ما لم نخطر بخلاف ذلك مسبقا. معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار المعنون "التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٢ في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين: البعثات السياسية الخاصة: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان". لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



تشير إلى أن المحكمة أحرزت تقدماً كبيراً خلال العام الماضي ووسعت نطاق أنشطتها على الرغم من الصعوبات التي سببتها الجائحة، كما يتضح من المحاکمتين اللتين بدأتا والمحاکمتين الأخريين اللتين ما زالتا مستمرتين والخامسة التي دخلت المرحلة التحضيرية. ومن العناصر الأخرى ذات الصلة تنفيذ أوامر جبر الضرر في أربع حالات، إلى جانب مشاريع المساعدة التي يستفيد منها أكثر من ١٧ ٠٠٠ ضحية.

وإلى جانب أنشطتها القضائية، تضطلع المحكمة بدور نشط في عملية الاستعراض لتعزيز المؤسسة ونظام روما الأساسي ككل. وتظل إكوادور تتابع باهتمام تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تلك العملية. وقد أمكن تحقيق إنجازات المحكمة الجنائية الدولية بفضل عمل جميع المنتسبين إليها، بمن فيهم القضاة والمدعي العام وقلم المحكمة وجمعية الدول الأطراف. فيجب تمويل ميزانيتها على النحو الواجب لضمان أدائها بصورة سليمة، وهو أمر يكتسي أهمية خاصة في ضوء أنشطتها المتزايدة. وتشدد إكوادور على أهمية مساهمات الدول الأطراف والحاجة إلى تعزيز الآليات التي تجتذب مزيداً من الدعم والتعاون على الصعيد الدولي للصندوق الاستئماني للضحايا.

ويمثل التعاون المتعدد الأطراف إحدى دعائم حسن سير عمل المحكمة لأنه يسهم في كفاءة ونزاهة أنشطتها. ولذلك، تقدر إكوادور دعم الأمم المتحدة للمحكمة في مختلف المجالات، فضلاً عن دعم الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين، وتتشيد به.

وأخيراً، يؤيد بلدي الجهود الرامية إلى تعزيز برنامج تحديد الخبراء الوطنيين، وهو أداة فعالة لتوليد القدرات بموجب نظام روما الأساسي وإجراءات المحكمة.

السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ترينيداد وتوباغو بفرصة الإسهام في هذه المناقشة بشأن البند ٧١ من جدول الأعمال، "تقرير المحكمة الجنائية الدولية". وقد أحطنا علماً بتقرير الأمين العام الواردين في الوثيقتين A/77/306 و A/77/306 ومذكرته الواردة في الوثيقة A/77/305.

ونود أن نسجل تقديرنا العميق لحضور ومشاركة رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي بيوتر هوفمانسكي، الذي نشكره

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٤/٧٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٧ من جدول الأعمال.

البند ٧١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمين العام (A/77/305)

تقرير الأمين العام (A/77/306 و A/77/307)

مشروع القرار (A/77/L.7)

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية على إحاطته (انظر A/77/PV.22) وقيادته، التي مكنت تلك الهيئة من مواصلة الاضطلاع بدور هام جداً في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تسبب إلى القيم المشتركة للمجتمع الدولي. كما نقدر تقرير الأمين العام عن أنشطة المحكمة في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ (انظر A/77/305).

يقيم مشروع القرار A/77/L.7، الذي عرضه ممثل هولندا وشاركت إكوادور في تقديمه، توازناً بين المواقف التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء النظر فيه استجابة للنداء الموجه بأن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء.

وفي الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة، تعيد إكوادور تأكيد دعمها لعمل المحكمة الجنائية الدولية وإدارتها، المكملة للولايات القضائية الوطنية، لضمان تقديم المسؤولين عن الجرائم الفظيعة إلى العدالة. فالمحكمة إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في تعزيز وضمان سيادة القانون على الصعيد الدولي. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر ندائي إلى الدول لضمان العالمية التدريجية لنظام روما الأساسي.

وأذكر بأن المحكمة الجنائية الدولية، كما جاء في تقرير الأمين العام، فتحت منذ إنشائها ٣١ قضية، شملت ٥٠ مشتبهاً فيه أو متهماً. إن من دواعي السرور بالنسبة لإكوادور، بوصفها عضواً في المكتب، أن

مرتكبي أسوأ الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومحاكمتهم. ولئن كانت المهمة الأساسية للمحكمة هي المساءلة، فإنها تثبط أيضا الإفلات من العقاب. ولذلك، تؤكد ترينيداد وتوباغو من جديد باعتزاز التزامها الثابت بالمحكمة، بإسهامها، كما هو ديدنها، في رفعة الإنسانية.

وتشيد ترينيداد وتوباغو بالدور الحاسم والضروري الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية في مساعدة الدول على تعزيز مؤسساتها، فضلا عن تعزيز السلام والعدالة، بما يتماشى مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وعلى هذا النحو، تظل المحكمة الجنائية الدولية منارة أمل لضحايا الفظائع الذين يسعون إلى تحقيق العدالة. وغالبا ما يشمل هؤلاء الضحايا أضعف الفئات في المجتمع، مثل النساء والأطفال.

وترينيداد وتوباغو مقتنعة، بوصفها مؤيدا للمحكمة ومدافعا عنها منذ أمد بعيد، بأن الأحداث في جميع أنحاء العالم تؤكد أنه لو لم تكن المحكمة موجودة في الواقع، لكان لا بد من إنشائها لضمان المساءلة عما يبدو أنه عدد متزايد من أعمال الإفلات من العقاب. ولذلك، فإننا نشدد على الأهمية المستمرة لمنع هذه الجرائم وضمان عدم إفلات المسؤولين عنها من العدالة. وفي ظل تلك الخلفية، تواصل ترينيداد وتوباغو حث الدول على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، حسب الاقتضاء، في جميع مراحل التحقيقات والإجراءات، بما في ذلك إصدار أوامر الاعتقال ونقل المشتبه بهم لمحاكمتهم أمام المحكمة. وفي ذلك الصدد، نرى أن الذين يرفضون التعاون مع المحكمة يسهمون في الواقع إسهاما نشطا في ثقافة الإفلات من العقاب، ما يضعف، بالتالي، سيادة القانون؛ وإلى جانب ذلك، فإن هذا النقاس يرقى إلى إهانة الضحايا والناجين من أفظع الجرائم المرتكبة ضد البشرية.

ولا يخفى على ترينيداد وتوباغو وجود مفهوم خاطئ معين للمحكمة في بعض الأوساط باعتبارها تشكل بطريقة ما تهديدا للسيادة الوطنية. بل على العكس من ذلك، هناك نقص واسع النطاق في الأدلة التي تدعم ذلك الرأي، الذي يبدو أنه يتجاهل حقيقة أنه، تمشيا مع مبدأ التكامل، لا يمكن الاحتجاج باختصاص المحكمة إلا عندما

على عرضه تقرير المحكمة السنوي الوافي والزاهر بالمعلومات (انظر A/77/PV.22).

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لدخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ والذكرى السنوية الستين لانضمام ترينيداد وتوباغو إلى عضوية الأمم المتحدة، أود أن أفكر بإيجاز في إسهام ابن ترينيداد وتوباغو المرموق في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. إنني أتكلم عن الراحل ن. ر. روبنسون، رئيس الوزراء ورئيس ترينيداد وتوباغو السابق الذي عمل، بالتعاون مع آخرين، بلا كلل من أجل إخراج المحكمة إلى حيز الوجود.

ففي سيرته الذاتية المعنونة "في خضم كل ذلك"، سجل الرئيس الراحل أنه قَبِلَ في عام ١٩٧١ دعوة من البروفيسور روبرت ويتزل لحضور اجتماع في راسين، بويسكونسن، حيث التقى "العديد من العلماء البارزين والشخصيات البارزة". وفي تلك المناسبة، زرع الرئيس الراحل شجرة تنوب زرقاء إيدانا ببدء الحملة الرامية إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وفي عام ٢٠٠٢، عاد المؤلف إلى راسين، حيث أقيم احتفال للإشادة بعمله من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وقد شكل خلفية ذلك الحدث الشجرة التي زرعها قبل أكثر من ثلاثة عقود، والتي نمت بطول أكثر من ٣٠ قدما. وقد ارتبطت شجرة التنوب، بطبيعتها، عند البعض بأنها شجرة الميلاد أو رمزا للقدرة على الصمود. وقد كانت روح التقاني والقدرة على الصمود تلك هي التي ألهمت الرئيس الراحل لأن يرثي ذلك.

"واقناعي هو أنه على الرغم من أيما معارضة موجودة أو قد تنشأ في المستقبل، فإن المحكمة ستلقى الترحيب باعتبارها واحدة من أعظم إنجازات البشرية".

وإذ نشير، في كثير من الأحيان برعب وعدم تصديق، إلى ما يحدث في بعض أنحاء العالم اليوم، لا يمكننا أن نتجنب الاستنتاج بأننا، بوجود المحكمة في حد ذاته وسجل أدائها شبه البكر، نجني بالفعل ثمار تلك الرؤية التي طال أمدها لإنشاء أول محكمة دائمة في العالم - محكمة جنائية دولية قائمة على معاهدات للتحقيق مع

للدول والكيانات الأخرى القادرة على الإسهام في الصندوق الاستثماري إلى أن تفعل ذلك.

أخيرا، وإظهارا لإيماننا الراسخ بالمحكمة وبمهمتها النبيلة، يسرني أن أؤكد أن ترينيداد وتوباغو شاركت في تقديم مشروع القرار A/77/L.7، بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية، وأنا سنواصل الدعوة بقوة إلى إضفاء الطابع العالمي على نظام روما الأساسي.

السيد شتشييرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تود بولندا أن تعزز الدعم للمحكمة الذي أعرب عنه المراقب عن الاتحاد الأوروبي بملاحظات بصفقتنا الوطنية.

في البداية، نود أن نعرب عن امتناننا للرئيس بيوتر هوفمانسكي على عرضه التقرير السنوي (انظر A/77/305) للمحكمة الجنائية الدولية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ (انظر A/77/PV.22). فالتقرير يوضح مدى نشاط المحكمة خلال العام الماضي ويبرهن على مدى أهميتها في هيكل العدالة الجنائية الدولية.

وقد طلبت بولندا الكلمة في هذه المناقشة لأن الحرب لا تزال مستعرة في أوكرانيا، خارج حدودنا الشرقية مباشرة، مع ارتكاب الاتحاد الروسي جرائم دولية على نطاق لا يمكن تصوره. وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أن دور المحكمة يكتسي أهمية أساسية، لأن لديها الولاية والسلطة لتحقيق العدالة لضحايا الجرائم الدولية وإنزال العقاب بمرتكبيها، من دون حق النقض.

ويدرك العالم الآن أن فظائع قد وقعت في أوكرانيا على نطاق لم تشهده أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ودفع هذا الإدراك ٤٣ دولة طرفا، بما فيها بولندا، إلى إخطار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة ١٤ من النظام الأساسي ومطالبته بفتح تحقيق في الجرائم التي ارتكبت في أوكرانيا. وإذ أن أوكرانيا ليست طرفا في النظام الأساسي، فإن تلك الخطوة مكنت المدعي العام للمحكمة من ممارسة ولاية قضائية ناشئة عن الإعلان الأوكراني بموجب المادة ١٢ (٣) من النظام الأساسي بطريقة أسرع.

ولئن كان كلا الإجراءين استجابة تمس الحاجة إليها لهذه الحالة غير المسبوقة والمستمرة، يجدر بنا أن نعكس في ذلك السياق الحاجة

تكون الدول إما غير قادرة أو غير راغبة في محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم تقع ضمن اختصاص المحكمة. واستنادا إلى القانون الدولي، فإن افتراض البراءة له جاذبية عالمية ويفترض أن الفرد بريء حتى تثبت إدانته. ولذلك، لا ينبغي لأي فرد أو دولة أن تخشى المحكمة الجنائية الدولية، لأنها محكمة ملاذ أخير.

وتتظر ترينيداد وتوباغو إلى حماية وتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بهما ضمن الإطار العام لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونرحب بالمبادرات التقدمية التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية في مجال المساواة بين الجنسين والإنصاف بين الجنسين، ونشيد بالمحكمة على نشاطها في ذلك المجال. وقد أشرنا إلى أن المنظورات الجنسانية اعتبارات مهمة في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك عندما يؤمر بجبر ضرر الضحايا. وعلاوة على ذلك، تظل ترينيداد وتوباغو تشعر بارتياح كبير لوجود توازن بين الجنسين وسط قضاة المحكمة الحاليين البالغ عددهم ١٨ قاضيا. ويشرفنا أن نكون من بين الدول التي أسهمت في تحقيق التوازن بين الجنسين وسط القضاة الحاليين، بعد ترفيع مواطننا المحترمة، القاضية أنثيا أليكسيس - وندسور، إلى هيئة المحكمة في عام ٢٠٢٠.

وتماشيا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا عندما يكون هناك التزام لا يتزعزع بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية. وفي هذا السياق، تجدد ترينيداد وتوباغو حثها جميع الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفذه تنفيذا كاملا على أن تفعل ذلك.

وسنظل نشيد بالدور الحاسم الذي يؤديه الصندوق الاستثماري للضحايا من خلال مساعدة الضحايا والناجين على العودة إلى سبل عيش كريمة في مجتمعاتهم. وفي ذلك الصدد، من دواعي السرور الشديد أن نلاحظ أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت التعويضات للضحايا تكتسب مكانة بارزة في عمل المحكمة، حيث نفذ الصندوق الاستثماري أوامر جبر الضرر في أربع قضايا، إلى جانب مشاريع يستفيد منها أكثر من ١٧ ٠٠٠ ضحية. ونجدد دعوتنا، مرة أخرى،

لن يعاني بعد الآن من الفضائح الجماعية التي وقعت في بعض أحلك لحظات تاريخنا.

السيد ويكريماسينغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
تشكر المملكة المتحدة الرئيس هوفمانسكي على التقرير السنوي (انظر A/77/305) للمحكمة الجنائية الدولية وعلى عرضه اليوم (انظر A/77/PV.22). ونهنئ نزهة شامين خان ومامي ماندياي نياغ على انتخابهما نائبين للمدعي العام للمحكمة.

ويسر المملكة المتحدة أن تشير إلى أن المحكمة تمكنت من الوفاء بولايتها بفعالية على الرغم من التحديات التي فرضتها الجائحة. وعلى وجه الخصوص، نلاحظ بدء محاكمة علي محمد علي عبد الرحمن - وهي أول محاكمة بعد إحالة من مجلس الأمن - واستمرار محاكمة ألفريد يكاتوم وباتريس - إدوارد نغيسونا؛ وإصدار ثلاثة أوامر توقيف في الحالة في جورجيا؛ وبدء تحقيق في الوضع في أوكرانيا، بعد إحالة أيدتها ٤٣ دولة طرفاً؛ واختتام عدد من التحقيقات الأولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بكولومبيا وفنزويلا. ونلاحظ الأعداد الهائلة من الضحايا الذين شاركوا في إجراءات المحكمة في الفترة المشمولة بالتقرير.

إن ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً عنصر أساسي في السياسة الخارجية للمملكة المتحدة. فالمساءلة أمر حيوي لضمان العدالة للضحية وعنصر مهم في ضمان السلام المستدام والحفاظ عليه. وللمحكمة الجنائية الدولية دور حاسم تؤديه في تحقيق تلك المساءلة. وبالتالي، فإن المملكة المتحدة داعم قوي للمحكمة، وستظل كذلك باستمرار، كما كانت منذ إنشائها بموجب نظام روما الأساسي. كما تود المملكة المتحدة أن ترى المحكمة معززة حتى تتمكن من خدمة العدالة الدولية على أفضل وجه.

وتحث المملكة المتحدة جميع الدول الأطراف على مواصلة دعم المدعي العام خان في مساعيه لمحاسبة الذين يرتكبون أبشع الجرائم والمساعدة على تحقيق العدالة لضحايا تلك الجرائم. ونرحب برغبته المعلنة في العمل مع كذب مع الدول وإقامة شراكات مع السلطات

إلى التطبيق العالمي لنظام روما الأساسي. وفي الوقت الراهن، تتمتع المحكمة الجنائية الدولية باختصاص محدود، ينطبق على الجرائم المرتكبة على أراضي الدول الأطراف أو ارتكبتها مواطنو الدول الأطراف أو في الحالات التي يحيلها مجلس الأمن إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. ولن يتم توسيع نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية - سلطتها في التحقيق في القضايا ومقاضاة مرتكبيها ومحاكمتها - لتشمل الادعاءات بالجرائم الدولية التي يرتكبها أي شخص في أي مكان إلا من خلال التصديق العالمي على نظام روما الأساسي من قبل جميع الدول. وينبغي لنا أن نسعى إلى هذا الحل الأمثل، لأنه عندها فقط سيصبح نظام العدالة الدولية القائم على نظام روما الأساسي محكماً وفعالاً. ولذلك، نغتنم بولندا هذه الفرصة لتناشد جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي أن تفعل ذلك.

وتود بولندا كذلك أن تؤكد على الأهمية الحيوية للتعاون الوثيق بين الدول والمحكمة، ولا سيما الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. فبدون ذلك التعاون، لا يمكن للمحكمة أن تعمل على نحو سليم. وتحتاج المحكمة الجنائية الدولية إلى دعم متعدد الأبعاد من جانب الدول الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم. وستناقش المسائل المتعلقة بالتمويل وتسوى في جمعية الدول الأطراف المقبلة في لاهاي. غير أنني أود أن أشدد على شيء آخر الآن - وهو أهمية تقديم المساهمات في الوقت المناسب. فهي أمر لا غنى عنه البتة لتمويل أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وتساعد في تحديد قدرتها على تحقيق العدالة للضحايا.

وفي مخاطبتي الجمعية العامة، أود أن أتشاطر اقتناعنا بأن الأهداف الأساسية لنظام روما الأساسي تتطابق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. فقد منحت المحكمة الجنائية الدولية اختصاصاً قضائياً على الجرائم الفظيعة لأنها تفهم على أنها أخطار تهدد السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، تستحق المحكمة التعاون الكامل من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونشجع جميع الدول على اعتبار المحكمة شريكاً في السعي المشترك لتحقيق العدالة والسلام. والواقع أن المحكمة الجنائية الدولية القوية والملتزمة تشكل ضماناً بأن العالم

لقد عانت كرواتيا في تسعينات القرن الماضي من عدوان وحشي، مصحوب بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد تطلعتنا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي أنشأها مجلس الأمن، لحماية مواطنينا من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ومعاينة مرتكبيها ومن يرعونهم. والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تذكرت بأنه يمكن لمجلس الأمن، بل وينبغي له، أن يعمل على ضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة. ولذلك، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية واستخدام حقه في إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية، حسب الاقتضاء. فتلك الإحالات تمكن المحكمة الجنائية الدولية من التحقيق في جميع الجرائم الأربع بموجب نظام روما الأساسي، بما في ذلك جريمة العدوان، من دون أي شروط أخرى.

ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً لضمان تقديم مرتكبي أخطر الجرائم إلى العدالة. فنحن مدينون بذلك لضحايا هذه الجرائم المروعة. إن طلب ٤٣ دولة، بما فيها كرواتيا، بأن تتصرف المحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم التي ترتكب في أوكرانيا محاولة واضحة للمضي قدماً في مكافحة الإفلات من العقاب ومنع حدوث تلك الجرائم مرة أخرى في أي مكان حول العالم.

وبغية جعل المحكمة أقوى وأكثر فعالية، نعلق أهمية كبيرة على الجهود المشتركة الرامية إلى استعراض أداء المحكمة ونشيد بالتقدم الذي أحرز في تقييم توصيات استعراض الخبير المستقل. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نكفل قدرة المحكمة على الاضطلاع بولايتها بشكل مستقل ونزيه. كما نعيد التأكيد على أهمية انخراط المحكمة وتعاونها مع الآليات الدولية الأخرى المنشأة للتأكد من الوقائع المتعلقة بالانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بغية تيسير ملاحقتها قضائياً.

فالمحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير التي تكمل - ولكنها لا تحل محل - المحاكم الوطنية، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تقديم الجناة إلى العدالة. ولا يمكن معالجة موضوع

الوطنية، حيثما أمكن، تمثيلاً مع مبدأ التكامل. ونرحب كذلك بإعطائه الأولوية للقضايا التي يحيلها مجلس الأمن وانفتاحه على تعزيز الروابط مع مجلس الأمن حيث يمكن لولاية كل منهما أن تعزز الأخرى.

وقد شهدت المحكمة نجاحات وتغييراً كبيراً خلال العام الماضي، ولكنها لا تزال بحاجة إلى تعاون ودعم نشطين من الدول. وتواصل المملكة المتحدة تقديم دعم مالي وعملي وسياسي كبير للمحكمة وتحث الدول الأخرى على أن تفعل ذلك أيضاً. وما فتئت المملكة المتحدة تؤيد الإصلاحات اللازمة لتمكين المحكمة من التصدي لطائفة التحديات التي تواجهها بكفاءة وفعالية.

وللمحكمة دور محوري تؤديه في الجهود العالمية الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً بمحاسبة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بمواصلة دعم المحكمة والعمل مع الدول الأطراف والمحكمة لضمان أن تكون محكمة كفؤة وفعالة وأن تفي بولايتها الحيوية.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي هوفمانسكي، على عرضه (انظر A/77/PV.22) التقرير السنوي للمحكمة (انظر A/77/305).

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن من مسؤوليتنا المقبولة بتوافق الآراء أن نحمي السكان من الجرائم الفظيعة، الأمر الذي يعكس القيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وتضطلع المحكمة الجنائية الدولية كذلك بدور رادع، من خلال مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم ومعاينة مرتكبيها. وقد بعثت برسالة، على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، مفادها أن مرتكبي الجرائم الفظيعة سيخضعون للمساءلة. وإذ أن تلك الجرائم لا تزال حقيقية وقائمة، فإن التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتنفيذه على الصعيد الوطني الكامل أمران ضروريان. ونناشد الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي، بما في ذلك تعديلاته، أن تفعل ذلك.

روما الأساسي. وتعمل جمهورية كوريا حاليا كمركز تنسيق لجمعية الدول الأطراف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي، بالاشتراك مع هولندا. وفي بروكسل في أيار/مايو، استضافت جهات التنسيق المشتركة، إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن عالمية نظام روما الأساسي وأهمية الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي تموز/يوليه، نظمت جمهورية كوريا أيضا مأدبة غداء في سيول للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للمشاركة النشطة للأعضاء في هذه المناسبات.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأطراف والمحكمة لتقييم وتنفيذ توصيات استعراض الخبر المستقل. وأعتقد أن مشاركتنا النشطة في تنفيذ التوصيات ستسهم إسهاما كبيرا في التغلب على العقبات التي تواجهها المحكمة.

ويحدونا الأمل في أن تتظر المحكمة بعناية في التمثيل الجغرافي العادل في تنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض الخبر المستقل. ويشدد وفد بلدي على أن التوزيع الجغرافي العادل سيفيد المحكمة بضمن تنوع وجهات النظر، مما يزيد من النهج الخلاقة ويظل حاسما في التصدي لتحديات الإدراك وتعزيز عالمية نظام روما الأساسي.

وأود أن أشير إلى أن الإدارة الجديدة لجمهورية كوريا تسعى جاهدة إلى تعزيز دور بلدنا بوصفه دولة محورية عالمية، بما يتناسب مع مركزه على الساحة الدولية. ومن هذا المنطلق، ستواصل جمهورية كوريا مشاركتنا النشطة في تطوير المحكمة الجنائية الدولية وإسهامنا فيها.

السيد راميريس باكا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تشكر كوستاريكا رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على عرضه تقريره (انظر A/77/PV.22). إن التقرير (انظر A/77/305) يقدم سردا لتزايد نشاط المحكمة وتقدمها، ولكن التحديات التي تواجهها واضحة أيضا.

التكامل بدون إثارة مسألة التعاون، ونحث جميع الدول على ضمان التعاون الكامل مع المحكمة. والامتثال أمر حتمي، لأن عدم التعاون مع المحكمة يقوض الإدارة الفعالة للعدالة والنظام الدولي القائم على القواعد. ومن الأهمية بمكان عدم التشكيك في المبادئ الأساسية لنظام روما الأساسي.

وترحب كرواتيا بحقيقة أن مشروع القرار A/77/L.7، المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية"، يتضمن صيغة مستكملة، ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء، كما حدث في مناسبات سابقة.

وختاماً، أود أن أؤكد مجددا دعونا القوي للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها أداة قوية لمكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن تعزيز العدالة والمساءلة والنظام الدولي القائم على القواعد.

السيد تشوي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري للرئيس بيوتر هوفمانسكي على عرضه الشامل (انظر A/77/PV.22). ويرحب وفد بلدي أيضا بالتقدم الكبير الذي أحرز في مكافحة الإفلات من العقاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وما من شك في أن المحكمة الجنائية الدولية اضطلعت بدور مهم، على مدى ٢٠ عاما، منذ دخول نظام روما الأساسي حيز التنفيذ وأسهمت في التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة. وهناك بالفعل دلائل على وجود أثر رادع متزايد نتيجة للوجود الدائم للمحكمة الجنائية الدولية. والسؤال هو ما إذا كان المجتمع الدولي مستعدا لدعم نظام روما الأساسي للسنوات الـ ٢٠ المقبلة. ولم تنشئ الدول محكمة فحسب، باعتمادها نظام روما الأساسي، بل أنشأت نظاما كاملا للعدالة الدولية. وتقسم بنية النظام المسؤوليات، حيث تقوم المحكمة الجنائية الدولية بالعمل القضائي غير أن الإنفاذ يؤول إلى الدول. ولذلك، يظل التعاون مجالا ذا أهمية حيوية للكفاءة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وأي نقص في التعاون يمكن أن يلحق ضررا جسيما بوظائفها. إن نجاح كفاحنا ضد الإفلات من العقاب لا يتوقف على التعاون الكافي فحسب، بل كذلك على الولاية القضائية العالمية لنظام

وترى كوستاريكا أن الجمعية المقبلة للدول الأطراف فرصة ذهبية لإجراء تقييم جدي للتفاوت بين عبء العمل الكبير والموارد المتاحة للمحكمة ولتحليل آثار نهج النمو الصغرى. فذلك النهج يحرم المحكمة من الموارد التي تحتاج إليها للوفاء بولايتها وتعزيزها ويجعلنا نعتمد على التبرعات. وستتيح لنا مناقشة ميزانية هذا العام إجراء التغييرات اللازمة حول موارد المحكمة بغية التخطيط والاستدامة على المدى الطويل، لأن التبرعات آلية تكميلية لا تحل ولن تحل على الإطلاق محل الالتزامات التي تحملها الدول الأطراف.

وفي هذه المرحلة، تدعو كوستاريكا إلى اعتماد ميزانية تتسق مع جميع الكيانات التابعة للمحكمة، بموجب مبدأ المحكمة الواحدة، وتحث بأقصى قدر من الاحترام الدول الأطراف المتأخرة في حصصها على تحديث حصصها في أقرب وقت ممكن. فمن المستحيل إجراء تحقيقات شاملة بدون أموال، أو بدون أمن أساسي، أو بدون تعاون - ناهيك عن الموافقة الكاملة - من البلد المضيف أو مجلس الأمن، الذي يأذن بهذه التحقيقات. وهذه ليست شكاوى عرضية، بل تدل على جدوى أي جهد ناجح للمحكمة الجنائية الدولية لإنهاء الإفلات من العقاب وإرساء الأساس للمصالحة الوطنية المستدامة.

ثالثاً، ستكون الجمعية المقبلة للدول الأطراف أيضاً فرصة جديدة لوضع استراتيجية تتضمن آليات لزيادة وتحسين هيكل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وتوجهنا، بالإضافة إلى ذلك، نحو إضفاء الطابع العالمي على نظام روما الأساسي. غير أن تحسين هيكلنا التعاضدي يتطلب مواجهة التهديدات والهجمات، في أجزاء مختلفة من العالم، ضد منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعاونون مع المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي ألا يكون التعاون مع المحكمة عملاً من أعمال الشجاعة الشديدة التي تعرض للخطر حياة الأشخاص الذين يسعون إلى تحقيق العدالة واحترام حقوق الآخرين وحياتهم الأساسية.

وإذا كان المجتمع الدولي يتطلع إلى السلام المستدام، فلا يمكن أن تكون العدالة في مؤخرة الأولويات في حل أي نزاع. وكثيراً ما تتم

وتشارك كوستاريكا في الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لدخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ. وقد استجابت المحكمة الجنائية الدولية، خلال ٢٠ عاماً من نشاطها، لطلب العدالة من ضحايا تلك الجرائم التي لا تطاق، وأدانت على وجه الخصوص المذنبين بارتكاب العنف الجنسي أو التجنيد غير القانوني للأطفال أو تدمير التراث الثقافي.

والمحكمة الجنائية الدولية أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. فالمجتمع الدولي في حاجة إلى أن يتمتع بالأمن والثقة بأن يكون لديه تحت تصرفه هيئة قضائية مستقلة ونزيهة حتى لا تمر أسوأ الجرائم الدولية - مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان - من دون عقاب. والقانون الجنائي الدولي ضروري في مواجهة عدم الامتثال للقانون الجنائي المحلي. وإذا كان الأخير هو آخر خيار في النظام العقابي، فإن القانون الجنائي الدولي هو الخيار الأخير في آخر الخيارات الممكنة، عندما لا يكون النظام العقابي بأكمله قد رد أصلاً على أخطر الجرائم المعروفة للجنس البشري.

ولدى تحليل التقرير، تود كوستاريكا أن تشير إلى ثلاثة جوانب. أولاً وقبل كل شيء، ترحب كوستاريكا ببدء محاكمة على أساس إحالة من مجلس الأمن بوصفها علامة إيجابية تسلط الضوء على التكامل بين المحكمة ومجلس الأمن في القضايا التي ليس فيها للمحكمة اختصاص مباشر في السعي إلى المساءلة عن الجرائم الخطيرة بشكل خاص. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لضمان السلام والعدالة، ولكن مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل من خلال التعاون بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية هي إحدى الطرق للقيام بذلك.

ثانياً، من الضروري بالنسبة لكوستاريكا أن تعزز الدول الأطراف التزامنا السياسي والمالي الراسخ بالوفاء بحجم العمل المتزايد، كما يشهد على ذلك التقرير المعروض علينا، وبزيادة توسيع الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة امتثالاً لولايتها. وبدون توفير موارد مستقرة ويمكن التنبؤ بها وكافية، يقوض المجتمع الدولي أدواته الرئيسية لمنع الفظائع وقمعها.

اتفقنا عليها معا طال انتظارها وهي نتيجة لمفاوضات نشطة وبناءة. ونشكر شركاءنا من مجموعة الدول الأفريقية، على وجه الخصوص، على الدور القيادي الذي اضطلعوا به في تلك العملية، وكذلك هولندا على تيسير العملية بصورة شاملة وشفافة. ونرحب بكون أن الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي تشارك في هذه الممارسة، لأن لعمل المحكمة بالفعل صلة مباشرة بعضوية الأمم المتحدة بأسرها. واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المستسخة في المادة ٦ من نظام روما الأساسي، من بين المعاهدات التي تم التوصل إليها على نطاق واسع في منظومة الأمم المتحدة. وتحظى اتفاقيات جنيف، التي تستند إليها المادة ٨، بتأييد شبه عالمي.

وقد أكدت الأشهر الأخيرة بشكل صارخ الأهمية المباشرة لنظام روما الأساسي لكل من اجتمع في هذه القاعة. وتتضمن المادة ٨ مكررا من نظام روما الأساسي التعريف المتفق عليه دوليا لجريمة العدوان، الذي يكمل الأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن استخدام القوة بإنشاء مسؤولية جنائية فردية عنها. وهذا التعريف، الذي اتفق عليه بالإجماع في عملية شاركت فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وليس فقط الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، يكتسي أهمية حاسمة.

وقد قررت الجمعية العامة، في آذار/مارس ومؤخرا في وقت سابق من هذا الشهر، أن أعمالا عدوانية قد ارتكبت ضد أوكرانيا، في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة من حيث طبيعتها وخطورتها ونطاقها. ونأسف كثيرا لأن المحكمة الجنائية الدولية غير قادرة على ممارسة ولايتها القضائية على تلك الجريمة في هذه القضية، بسبب نظام اختصاصها القضائي المحدود على جريمة العدوان. وستكون معالجة هذا القصور مهمة الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، التي ستجتمع بعد حوالي شهر من الآن في اجتماعها السنوي في لاهاي.

وفي غضون ذلك، هناك سبل أخرى لنا في نيويورك لضمان المساءلة عن ذلك الهجوم الأكثر جراءة على ميثاق الأمم المتحدة منذ إنشاء الأمم المتحدة. ويتمتع مجلس الأمن بصلاحيته إحالة حالة جريمة

التضحية بالعدالة لتحقيق السلام، ولهذا السبب تسود ثقافة الإفلات من العقاب في العديد من البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع. غير أننا في عهد جديد - عهد جديد من المساءلة لا يمكن أن يستوثق فيه الجناة من أن جرائمهم ستمر من دون عقاب.

السيد فينابير (ليختشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئيس هوفمانسكي (انظر A/77/PV.22) على عرضه التقرير السنوي (انظر A/77/305) للمحكمة الجنائية الدولية على الجمعية. تتيح لنا مناقشة اليوم الفرصة لتبادل الآراء - بعد مناقشة عمل محكمة العدل الدولية في سياق أسبوع القانون الدولي - بشأن عمل المحكمة الجنائية الدولية، واحدة من أكبر الإنجازات في ميدان العدالة الدولية. وتشهد المشاركة القوية اليوم على استمرار أهمية المحكمة المركزية بل والمعززة، في الواقع، في وقت يتعرض فيه القانون الدولي لهجوم منهجي.

ونرحب بالنطاق العالمي المستمر لعمل المحكمة، تمشيا مع ولايتها وانعكاسا للأحداث في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، يظل نطاقه محدودا بسبب عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بعالمية نظام روما الأساسي والمأزق السياسي في مجلس الأمن، الذي فشل في إحالة أي حالة إلى المحكمة منذ أكثر من عقد، على الرغم من الحاجة الواضحة والملحة إلى القيام بذلك. وفيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية التي اتخذها المدعي العام للمحكمة، نرحب بتركيز مكتبه على الحالات التي أحالها المجلس إلى المحكمة، ونتطلع إلى نتائج ملموسة في التحقيق في ليبيا، فضلا عن تعاون أكبر بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية.

كما نود أن نشيد بالاهتمام الذي توليه المدعية العامة للتحقيق في الجريمة الوحيدة المرتكبة في ميانمار والتي تستطيع المحكمة الجنائية الدولية حاليا أن تمارس اختصاصها عليها. ونأمل أن يتسنى الوصول إلى الولاية القضائية الكاملة قريبا، لا سيما في ضوء الهجوم المستمر الذي يشنه النظام العسكري في ميانمار على سكانه المدنيين.

ويسرنا أن نرى أن الجمعية قد استكملت أخيرا قرارها بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. إن التغييرات التي

نشكر مملكة هولندا على تنسيق وتيسير مشروع القرار A/77/L.7، بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية. (انظر A/77/305)

وأشكر رئيس المحكمة، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على عرضه المفصل للتقرير السنوي للمحكمة عن أنشطتها في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ (انظر A/77/PV.22). وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ نائبي المدعي العام نزهة شميم خان ومامي ماندياي نياغ، اللذين انتخبا في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ونعيد تأكيد دعمنا وثقتنا بهما ونرجو لهما النجاح الكامل في المهام الأساسية التي أوكلتها إليهما الدول الأطراف.

وتكرر فرنسا دعمها المستمر والثابت للمحكمة الجنائية الدولية. وتشيد بالدور المركزي للمحكمة في مكافحة إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب. وينبغي التذكير، في ذلك الصدد، بأن المحكمة هي الولاية القضائية الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة ذات الطابع العالمي.

وإذ ظلت روسيا تشن حربا عدوانية على أوكرانيا منذ أكثر من ثمانية أشهر، استنفرت فرنسا منذ بداية النزاع لضمان ألا يفلت أي شخص مسؤول عن الفظائع من العقاب. ولذلك السبب، قدمت فرنسا، بالإضافة إلى مساهمتها السنوية في الميزانية العادية للمحكمة، تبرعا استثنائيا بقيمة ٥٠٠ ٠٠٠ يورو، وستوفر موظفين من وزارة العدل ووزارة الداخلية لمكتب المدعي العام للمحكمة لمساعدته على مواكبة الزيادة في أنشطته. وتدعو فرنسا جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالإسهامات في الميزانية العادية للمحكمة من دون تأخير.

كما يود وفد بلدي أن يشدد على أربع نقاط.

أولا، لا يزال تعاون ومساعدة ودعم الدول - سواء كانت أطرافا في نظام روما الأساسي أم لا - والأمم المتحدة أمرا أساسيا لكي تتمكن المحكمة من الاضطلاع بمهامها. ونحث جميع الدول على التعاون الوثيق مع المحكمة، ولا سيما بضمان التنفيذ السريع لمذكرات التوقيف. ويتطلب التعاون مع المحكمة كذلك تزويدها بالوسائل المالية اللازمة لنجاح ولايتها.

العدوان إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي يمكنه التأكيد على الدور المركزي للمحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب على جميع الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي. وفي غياب ذلك - أو في الواقع، بعد استخدام حق النقض في المجلس على نحو يمكن التنبؤ به - نذكر بأن الجمعية يمكن أن تؤدي دورا مركزيا في إنشاء محكمة خاصة لذلك الغرض. ونبقى ملتزمين باستكشاف الخيارات للقيام بذلك. وقرارنا الجماعي في هذا الصدد يتجاوز بكثير العدوان على أوكرانيا؛ إنه مفترق طرق في طريقنا لضمان المساءلة عن جريمة العدوان في أي مكان، التي يرتكبها أي شخص وضد أي شخص.

وسنحتفل العام المقبل، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لنظام روما الأساسي، وهو أحد الإنجازات الكبيرة في تاريخ إبرام المعاهدات المتعددة الأطراف. ونأمل أن ينضم إلينا المزيد من الشركاء في مجتمع الدول الأطراف وأن يصدق المزيد من الدول على تعديلات كمبالا بشأن جريمة العدوان، كما فعلت بيرو مؤخرا. ونشكر بيرو على اتخاذ تلك الخطوة الهامة. إن نظام روما الأساسي معاهدة من أعلى مستويات الجودة صمدت أمام اختبار الزمن. وهي أيضا وثيقة مرنة تظل مفتوحة لتعكس التطور التدريجي للقانون الدولي.

وفي دفاعنا عن نزاهتها، سنواصل الدفاع عن مبادئ رئيسيين على وجه الخصوص يقعان في صميم سلطتها. الأول هو مبدأ استقلال القضاء والادعاء العام، الذي يتطلب من الدول أن تدافع عن المحكمة عندما تتعرض لهجوم سياسي، كما ظل يحدث بانتظام في الماضي. وفي ذلك الصدد، يجب علينا أيضا أن نحمي منظمات المجتمع المدني المتعاونة مع المحكمة من الأعمال الانتقامية ضدها. والثاني هو مبدأ التكامل، الذي يؤكد من جديد صراحة المسؤولية السيادية للدول عن التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي ومحاكمة مرتكبيها، وينص على أن المحكمة لا تصبح نشطة إلا عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في الوفاء بالتزاماتها في ذلك الصدد.

السيدة ديم لابليل (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.22). وكذلك

المتزايد للمحكمة، المبين في التقرير السنوي، يوضح كيف نضجت المؤسسة وتطورت لتصبح جزءاً مستداماً لا يتجزأ من نظام العدالة الجنائية الدولية.

وتأتي هذه الذكرى السنوية في لحظة هامة، نادراً ما تكون فيها الحاجة إلى نظام دولي للعدالة الجنائية أكثر وضوحاً. وتؤيد أيرلندا بثبات عمل المحكمة وهي تسعى إلى المساءلة وتكافح الإفلات من العقاب في جميع الحالات المبيّنة في تقريرها. ويجب على جميع الدول الأطراف أن تدعم استقلال المحكمة الجنائية الدولية، تماماً كما يجب عليها أن تحمي المحكمة ومسؤوليها ومن يتعاونون معها من التهديدات والجزاءات والهجمات. وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بالتهديدات والتخويف الموجهة إلى بعض منظمات المجتمع المدني المتعاونة مع المحكمة. ونرحب باعتماد المكتب استراتيجية للرد على الهجمات على المحكمة ونتطلع إلى معلومات مستكملة من رئيس جمعية الدول الأطراف عن تنفيذها.

ولا يمكن تحقيق العدالة الحقيقية بدون المشاركة المجدية للذين تضرروا من الجرائم التي تجري المقاضاة عليها. وقد كان الضحايا دائماً في صميم إطار نظام روما الأساسي. والصندوق الاستئماني للضحايا هو أقوى حضور للمحكمة، بالنسبة للعديد من المجتمعات المتضررة، في حياتها. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الزيادة الأخيرة في ولايته المتعلقة بجبر الضرر، حيث يشرف الصندوق الاستئماني الآن على برامج التعويضات في خمس حالات. وتلك البرامج ضرورية لتعزيز الانتعاش بين الذين عانوا من أشنع الفظائع، الأمر الذي يسهم في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المناطق المتضررة.

وتظل أيرلندا مؤيداً قوياً للرؤية الإصلاحية للعدالة التي يسترشد بها الصندوق الاستئماني في إطار نظام روما الأساسي. ويسرنا أن سفير أيرلندا السابق لدى أوغندا وهولندا، كيفن كيلبي، عين في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حاملاً خبرته في تعزيز حقوق الضحايا إلى المجلس.

وعلاوة على ذلك، تعزز أيرلندا، بالتعاون الوثيق مع حكومة أوغندا، بقيادة وفد زائر من ممثلي ١٣ دولة والاتحاد الأوروبي لمراقبة

ثانياً، يذكر وفد بلدي بتمسكه باستقلال المحكمة، المنصوص عليه في المادتين ٤٠ و ٤٢ من النظام الأساسي، ويتعهد بمكافحة أي محاولة للتدخل ترمي إلى عرقلة الممارسة السليمة للعدالة.

ثالثاً، تجري حالياً عملية استعراض تهدف إلى تعزيز المحكمة وجعلها أكثر فعالية. وتنظر المحكمة والدول الأطراف في توصيات الخبراء المستقلين، وقد تم أصلاً تنفيذ تدابير. وترحب فرنسا بذلك الالتزام وتؤكد من جديد دعمها للإصلاحات التي ستساعد على جعل عمل المحكمة أكثر فعالية وتعزز مصداقيتها.

وأخيراً، يشدد وفد بلدي على أهمية تعدد اللغات وتوازن التقاليد القانونية، التي تشكل ضماناً للشرعية والكفاءة. ولا بد من أن يعكس موظفو المحكمة وأساليب عملها تلك القيم وذلك التنوع.

وتدعو فرنسا أعضاء الجمعية الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تقديم دعمهم الكامل للمحكمة الجنائية الدولية. ويشكل نظام روما الأساسي، بعد ٢٥ عاماً تقريباً من التوقيع عليه، دعامة لنظام دولي قائم على القانون وينبغي أن يصدق عليه المجتمع الدولي بأسره.

السيد سميث (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (انظر A/77/PV.22).

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشكر المحكمة الجنائية الدولية على تقريرها السنوي المقدم إلى الأمم المتحدة (انظر A/77/305) والرئيس هوفمانسكي على العرض الذي قدمه اليوم (انظر A/77/PV.22)، الذي أوجز فيه ما كان هاما وحافلاً بالأعمال في حياة المحكمة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لدخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ. وهو وقت مناسب للتفكير في ما حققته المحكمة والمجتمع الدولي منذ أن فتحت أول محكمة دولية دائمة على الإطلاق ذات اختصاص بمحاكمة أخطر الجرائم الدولية أبوابها قبل عقدين من الزمن. لقد عانت المحكمة الجنائية الدولية من بعض الآلام المتزايدة منذ إنشائها، كما هو متوقع في أي مسعى كبير. غير أن عبء العمل

لمضاهاة عبء عملها المتزايد. ولهذا السبب أيضا نؤيد عمل عملية الاستعراض، الرامية إلى زيادة تعزيز نظام المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي، خاصة ونحن ننقل من استعراض توصيات استعراض الخبراء المستقلين إلى تنفيذها.

وختاما، من الضروري أن نعمل معا من أجل تنفيذ مبادئ نظام روما الأساسي. ونحن ملتزمون بعالمية نظام روما الأساسي. وكلما زاد التأييد للمحكمة الجنائية الدولية، زادت فرصة احترام المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الأساسي. ونحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك.

السيد جيرمو (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.22). وأود أن أكمله بملاحظات بصفتي الوطنية.

أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على إحاطته بشأن أنشطة المحكمة (انظر A/77/PV.22). كما أشكر هولندا على عرض مشروع القرار A/77/L.7، بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية (انظر A/77/305). ولكسمبرغ من مقدمي مشروع القرار وترحب بكونه استكمالا جوهريا مقارنة بقرارات السنوات السابقة. وأود أن أؤكد من جديد دعم لكسمبرغ الثابت لنظام العدالة الجنائية الدولية، الذي تجسده على وجه الخصوص المحكمة الجنائية الدولية، التي نحتفل هذا العام بذكرها السنوية العشرين. إن المحكمة الجنائية الدولية أداة لا غنى عنها للمجتمع الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز نظام دولي قائم على القواعد. ومع استمرار ارتكاب الجرائم الخطيرة التي تؤثر على المجتمع الدولي بأسره، من المهم أكثر من أي وقت مضى التمسك بمبادئ وقيم العدالة الجنائية الدولية المكرسة في نظام روما الأساسي.

وتكتسي المحكمة الجنائية الدولية أهمية قصوى في ضمان مساءلة مرتكبي أخطر الجرائم وفي تحقيق العدالة للضحايا، الذين يجب أن يكونوا محور جهودنا. وفي جميع الحالات المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية، أصبح دور المحكمة أكثر أهمية من أي

عمل الصندوق الاستئماني في شمال أوغندا في الشهر الماضي. وقد أتاحت البعثة للمشاركين فرصة هامة للاطلاع على عمل الصندوق الاستئماني وشركائه المنفذين في الميدان، وكذلك للضحايا لتبادل تفاصيل تجاربهم واحتياجاتهم علنا. وعزز أهمية الصندوق الاستئماني للضحايا ودوره الأساسي بوصفه الجانب الأكثر وضوحا من جوانب المحكمة الجنائية الدولية في العديد من المجتمعات المتضررة. ونحث جميع الدول على دعم عمله.

إن أهمية التعاون بين الدول والمحكمة الجنائية الدولية خيط يمر عبر كل جانب من جوانب التقرير السنوي لهذا العام. فالمحكمة الجنائية الدولية تعتمد على الدول الأطراف لإنفاذ نظام روما الأساسي. ونضم صوتنا إلى صوت المحكمة في دعوة الدول الأطراف وغيرها إلى تقديم المساعدة اللازمة للمحكمة من أجل إلقاء القبض على الأفراد الخاضعين لأوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية وتسليمهم.

ويسر أيرلندا أن ترى أن هذا التقرير يبين المستوى القوي للتعاون الجاري بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة. ونعتقد أن لدى الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ولايتين متكاملتين وينبغي أن تعمل كل منهما على تعزيز الأخرى. وتلتزم أيرلندا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، بتعزيز العلاقة بين المحكمة والمجلس. ومع بدء الإجراءات القضائية الأولى في إحالة دارفور، شهدنا لمحات عما يمكن تحقيقه من خلال تلك العلاقة. وبتلك الروح عقدت أيرلندا، مع 11 من مقدمي مشروع القرار، اجتماعا بصيغة آريا لمناقشة العلاقة بين المحكمة والمجلس في حزيران/يونيه. ونوقشت العديد من الاقتراحات المفيدة بشأن كيفية تعزيز العلاقة وترد في موجز الرئيس للاجتماع الذي نشر مؤخرا.

وقد قطعت المحكمة شوطا طويلا خلال 20 عاما من عملها. غير أننا ندرك جيدا أن لديها القدرة على تحقيق المزيد. وتقع على عاتق الدول الأطراف مسؤولية تحقيق ذلك من أجل الضحايا. ولهذا السبب تؤيد أيرلندا توفير موارد كافية من الميزانية العادية للمحكمة

القانون. وينطبق الشيء نفسه على التصديق على التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي، بما في ذلك تعديلات كمبالا بشأن جريمة العدوان، فضلا عن التعديل الأخير الذي يشمل التجويع المتعمد للمدنيين كأسلوب من أساليب الحرب وسط جرائم الحرب، التي للمحكمة اختصاص بشأنها في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي.

ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أن المحكمة مكتملة للنظم القضائية الوطنية ولا تسعى إلى الحلول محلها. والدول مدعوة في المقام الأول إلى ضمان عدالة فعالة ومنصفة، مع تدخل المحكمة فقط كملأذ أخير. ولكي تكون المحكمة على استعداد تام لمواجهة التحديات المقبلة، ترحب لكسمبرغ بالتقدم الذي أحرز بشأن التوصيات الناتجة عن الاستعراض الذي أجراه الخبراء المستقلون. وآلية الاستعراض أداة هامة - تحت رعاية جمعية الدول الأطراف - لزيادة تعزيز قدرة المحكمة على إقامة العدل.

وأختتم بياني بالإشادة بعمل المجتمع المدني، الذي اضطلع بدور هام في إنشاء المحكمة وما زال يدافع عن الولاية المحايدة والمستقلة للمحكمة الجنائية الدولية.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب مالطة بإتاحة الفرصة لها لإعادة تأكيد دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية وتبسيط الضوء على أهميتها كجزء لا يتجزأ من النظام القانوني القائم على القواعد وسمة أساسية من سمات السعي الجماعي لتحقيق العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب.

في البداية، أشكر المحكمة الجنائية الدولية على تقريرها السنوي (انظر A/77/305). كما نشكر الرئيس هوفمانسكي على إحاطته المفيدة بشأن عمل المحكمة الهام (انظر A/77/PV.22).

وتؤيد مالطة البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.22) والدول الأعضاء فيه.

ومما يثلج الصدر أن نرى التقدم المحرز خلال العام الماضي، حيث بلغ نشاط المحكمة في مجال المحاكمات مستوى غير مسبوق.

وقت مضى. ولذلك، ترحب لكسمبرغ بالنشاط المتزايد للمحكمة. وتدل الزيادة الحادة في عدد المحاكمات والتحقيقات على أن المحكمة تعمل. ومن المهم أن تتوفر للمحكمة الجنائية الدولية موارد تتناسب مع عبء عملها، الأمر الذي يسمح لها بالاضطلاع بولايتها بالكامل.

إن تعزيز العدالة الجنائية ضروري لضمان وصون السلم والأمن الدوليين. وفي الواقع، لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أن السلام والعدالة يسيران جنبا إلى جنب ويعزز كل منهما الآخر. وتظهر تلك الصلة بين العدالة والسلام بشكل أوضح في ضوء التطورات التي حدثت خلال العام الحالي.

وفيما يتعلق بالوضع في أوكرانيا، نرحب بفتح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقا في ٢ آذار/مارس في أعقاب تقارير عن الفظائع التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية في سياق الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا. وتؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما عمل مكتب المدعي العام والمحققين في الميدان، الذين كثيرا ما يعملون في ظروف صعبة.

غير أن تحقيق المحكمة الجنائية الدولية لا يشمل جريمة العدوان، التي يتمتع مجلس الأمن بسلطة اللجوء إلى المدعي العام للمحكمة بشأنها. وإذا كان المجلس غير قادر على ممارسة تلك السلطة، فينبغي استكشاف خيارات أخرى لضمان ألا يفلت هذا العمل العدواني ضد دولة ذات سيادة من المساءلة.

وتعتمد المحكمة، في اضطلاعها بالمهمة الموكلة إليها، على التعاون لضمان محاسبة مرتكبي أخطر الجرائم. وحتى الآن، لا يزال هناك ١٤ أمر توقيف لم ينفذ، تتعلق ستة منها بحالات أحالها مجلس الأمن إلى المحكمة. ومن الضروري أن يكفل المجلس متابعة فعالة في ذلك الصدد.

وشأني شأن الرئيس هوفمانسكي وغيره من المتكلمين الذين سبقوني، أدعو الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي إلى أن تفعل ذلك. وتظل عالمية النظام الأساسي ذات أهمية قصوى، وكل انضمام يزيد من القوة الجماعية للنظام الدولي القائم على سيادة

وقبل أن أختتم بياني، لنذكر على وجه التحديد الضحايا، الذين هم - ويجب أن يظلوا - في صميم إطار نظام روما الأساسي. ويجب علينا أن نرحب بحقيقة أن التعويضات للضحايا لا تزال تكتسب مكانة بارزة في عمل المحكمة. وفي ذلك الصدد، لا غنى عن عمل الصندوق الاستئماني للضحايا. والإفلات من العقاب يزرع بذور المزيد من العنف. لذلك فإن ضمان المساءلة للضحايا أمر ضروري إذا أردنا أن نوقف دورة العنف هذه. وتعطي المحكمة الجنائية الدولية الأمل في أن تسود المساءلة على السلطة، ولهذا السبب ندعم عالمية نظام روما الأساسي ونحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية على أن تفعل ذلك.

ولتلك الأسباب، شاركنا في تقديم مشروع القرار A/77/L.7، بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية، ونشكر هولندا على جهودها في تيسير مشروع النص.

السيد توري (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد سيراليون أن يشارك في مناقشة بند جدول الأعمال المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية". ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به باسم الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (انظر A/77/PV.22).

ونرحب، في مناقشتنا، بقيادة المحكمة الجنائية الدولية ونشيد بتفانيها في الاضطلاع بولايتها الهامة بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة، ملتزمة بدعم المبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والدفاع عنها، في التصميم العالمي على إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة. وذلك الالتزام بولاية المحكمة مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى.

ونشكر رئيس المحكمة، القاضي هوفمانسكي، على عرضه (انظر A/77/PV.22) والأمين العام على مذكرته الواردة في الوثيقة A/77/305 وتقريريه الواردين في الوثيقتين A/77/306 و A/77/307، على التوالي. ونشكر منظومة الأمم المتحدة على تعاونها الحيوي مع المحكمة وعلى توفير المرافق والخدمات للمحكمة الجنائية الدولية.

إن دور المحكمة الجنائية الدولية في ضمان المساءلة حيوي أكثر من أي وقت مضى لأن أخطر الجرائم الدولية لا تزال تحدث، للأسف، في أجزاء مختلفة من العالم. وفي ذلك الصدد، نرحب بقيام المدعي العام بفتح تحقيقات جديدة، بما في ذلك التحقيقات المتعلقة بالحالة في أوكرانيا، التي أحيلت إليها من قبل دول مختلفة، بما فيها بلدي. وينبغي ألا يدخر أي جهد لضمان المساءلة في الوقت المناسب.

وترحب مالطة بتعاون المحكمة والأمم المتحدة بشأن مختلف المسائل، ونحث على المساعدة التنفيذية التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة في الميدان إلى المحكمة. غير أن مالطة تؤكد، بوصفها عضواً منتخبا في مجلس الأمن للفترة 2023-2024، أن العلاقة بين المحكمة ومجلس الأمن تستدعي التحسين. فنظام روما الأساسي يخول مجلس الأمن إحالة حالات إلى المحكمة، ولكن أحيلت حالتان فقط - وهما حالتا دارفور وليبيا - حتى الآن. وهناك حاجة إلى الاتساق والموضوعية فيما يتعلق بالإحالات إذا أردنا حقاً أن نسعى إلى تحقيق العدالة الجنائية الدولية للجميع. وعلاوة على ذلك، عندما تتم الإحالة، يجب على مجلس الأمن أن يكفل المتابعة وأن يدعو الدول المعنية إلى التعاون مع المحكمة.

ويظل تعاون الدول الأطراف والدول الأخرى ومساعدتها ودعمها أمراً أساسياً لعمليات المحكمة. ونود أن نكرر دعوة المحكمة جميع الدول إلى احترام استقلال المحكمة ونزاهتها والتعاون بنشاط مع تحقيقاتها. فلا يمكن تحقيق المساءلة بدون تعاوننا الكامل.

ومنظمات المجتمع المدني من الشركاء الأساسيين في جهودنا المشتركة لتحقيق العدالة. والأنشطة التي تضطلع بها لزيادة الوعي بالمحكمة وتعزيز التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً جديراً بالثناء. ونرحب، في ذلك الصدد، بالمبادئ التوجيهية العملية لمنظمات المجتمع المدني بشأن توثيق الجرائم الدولية الأساسية، مثل جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، الصادرة عن وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

إلى مستوى غير مسبوق. وصدرت ثلاث مذكرات توقيف، وفض الختم عن مذكرة رابعة؛ ونقل أحد المشتبه بهم إلى المحكمة؛ وفتحت ثلاثة تحقيقات جديدة. وظل جبر أضرار المجنى عليهم يكتسب أهمية بارزة في عمل المحكمة، حيث نفذ الصندوق الاستثماري للضحايا أوامر جبر في أربع قضايا، إلى جانب مشاريع المساعدة التي استفاد منها أكثر من ١٧ ألف من المجنى عليهم. (A/77/305، الموجز)

وفيما يتعلق بالتطورات البارزة الأخرى، بالإضافة إلى أنشطتها القضائية وأنشطة الادعاء، يسرنا أن نرى المحكمة تواصل المشاركة بنشاط في عملية الاستعراض الرامية إلى تعزيز المؤسسة ونظام روما الأساسي الأوسع نطاقا.

إن وفد سيراليون مسرور بدوره ومشاركته النشطة في عملية الاستعراض، وعمل آلية الاستعراض. وما زلنا نشيد بآلية الاستعراض التي أنشأتها جمعية الدول الأطراف وتحت رعايتها، وبالعامل المنجز والنتائج التي تحققت حتى الآن. وتطلع إلى اختتام عمل آلية الاستعراض، على النحو المسترشد به في خطة العمل الشاملة.

وتدعو سيراليون الدول الأطراف وجميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة دعمهم ومشاركتهم البناءة مع آلية الاستعراض ولايات جمعية الدول الأطراف التي تضطلع بالعمل المتعلق بالاستعراض، بهدف تحسين أداء عمل المحكمة وكفاءته وفعاليته. ونشيد بالمحكمة ومنسقيها على جهودهم في عملية الاستعراض.

وبشأن المسائل المتعلقة بالضحايا، تواصل سيراليون إعادة تأكيد دعمها للمحكمة كوسيلة لإعادة تأكيد التزامها تجاه الضحايا. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر دائما أن الضحايا - الذين أنشأنا بالنيابة عنهم نظام المساءلة هذا - محور عمل المحكمة. ولذلك، فإننا نعرب عن تقديرنا وإشادتنا بالصندوق الاستثماري للضحايا لاضطلاع بولايته. وإذا أن جمعية الدول الأطراف وأجهزة المحكمة وهيئاتها ذات الصلة ستشارك في إدارة الصندوق الاستثماري للضحايا وتطور ولاياته المتعلقة بالجبر والمساعدة، فإننا نؤكد لها إرادتنا السياسية ودعمنا.

وفيما يتعلق أيضا بموضوع قيادة المحكمة الجنائية الدولية، نلاحظ أن جمعية الدول الأطراف والمحكمة بصدد انتخاب المسجل المقبل للمحكمة الجنائية الدولية. وشأننا شأن الدول الأفريقية الأطراف، نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، فضلا عن التوازن بين الجنسين في العملية الانتخابية. فذلك أمر هام إذا أريد للمحكمة أن تحقق الطابع العالمي الذي تطمح إليه وأن ينظر إليها على أنها تعكسه.

ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمسجل الحالي، السيد بيتر لويس، على قيادته أعمال قلم المحكمة في وقت حرج وهام بالنسبة للمحكمة. ونشكره على إسهاماته الممتازة وتفانيه وعلى غرس الشعور بالاستقرار عندما تمس الحاجة إلى ذلك.

وقد أشرنا في البيان الذي أدلينا به بشأن هذا البند في الدورة السادسة والسبعين، ما يلي:

”ونظرا للوتيرة الحالية للاقتراح المستمر للجرائم الفظيعة، لا يمكن المبالغة في أهمية ولاية المحكمة الجنائية الدولية، كما لا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى مواصلة التعاون المتبادل مع الأمم المتحدة لمعالجة الثغرات المتعلقة بالمساءلة بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.“ (A/76/PV.29، الصفحة ١٤)

ويصدق ذلك على العام الماضي بقدر ما يصدق على اليوم.

ونسلم، كما هو مبين في التقرير الوارد في الوثيقة/٣٠٥/٧٧، بأن المحكمة أحرزت تقدما كبيرا، في الذكرى السنوية العشرين لإنشائها، ووسعت نطاق أنشطتها على الرغم من التحديات التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا. فقد فتحت المحكمة منذ إنشائها، ٣١ قضية، تشمل ٥٠ مشتبه بها أو متهما. كما فتحت تحقيقات فيما يتعلق ب ١٧ حالة، بانتشار إقليمي عالمي تقريبا.

ونحيط علما بالتطورات القضائية البارزة، بما في ذلك

”بدأت محاكمتان، واستمرت محاكمتان، ودخلت محاكمة خامسة مرحلة الإعداد، مما رفع نشاط المحكمة في المحاكمات

وفقا لالتزامات كل دولة، مع الالتزام بالمتابعة الفعالة لقرارات مجلس الأمن في ذلك الصدد.

وفي الختام، اعترافا بأهمية العمل الذي تقوم به لجنة الميزانية والمالية التابعة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، رشحت حكومة سيراليون السيد سهر لاهاي جوسو للمقعد المخصص للدول الأفريقية الأطراف، مع الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة الحادية والعشرين لجمعية الدول الأطراف، في لاهاي في الفترة من ٥ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ونعتقد أن كفاءة السيد جوسو ومؤهلاته وخبرته السابقة، في جملة أمور، في مختلف المؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف، فضلا عن كونه المستشار الرئيسي للحكومة في المسائل الاقتصادية والمالية، تجعله قيما في النهوض بمبادئ وأهداف وقيم نظام روما الأساسي. وهو على خلق رفيع وحياد ونزاهة ولديه الكفاءة المطلوبة في أعضاء لجنة الميزانية والمالية. ويتسق هذا الترشيح مع التزام سيراليون العام بالمحكمة واضطلاعها بفعاليتها وكفاءة بولايتها الهامة.

وأخيرا، بصفتنا مشاركين في تقديم مشروع القرار A/77/L.7، نشكر الممثل الدائم لهولندا على عرضه مشروع القرار المذكور (انظر A/77/PV.22) وعلى عمل بعثة هولندا لضمان إجراء تحديثات هامة، بما في ذلك الإشارة إلى تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بجريمة العدوان اعتبارا من ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، والتعديلات التي أدخلت على المادتين ١٢٤ و ٨ من نظام روما الأساسي التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف في دوراتها الرابعة عشرة والسادسة عشرة والثامنة عشرة، على التوالي، والتي تدعو جميع الدول الأطراف إلى النظر في التصديق عليها أو قبولها.

وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اعتماد مشروع القرار بدون تصويت، وبالتالي إعطاء معنى حقيقي لاتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، الذي يقوم على احترام مركز كل منظمة وولاياتها ويهدف إلى تعزيز الاضطلاع الفعال بمسؤوليات كل منهما بطريقة مفيدة لكليهما. وإذا طلب إجراء تصويت، نحث الدول الأعضاء على التصويت مؤيدة مشروع القرار.

وبالعودة إلى مسألة التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بطلب سيراليون الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مع إجراء انتخابات في حزيران/يونيه ٢٠٢٣. وفيما يتعلق بالحالة في دارفور، فمنذ أن بدأت محاكمة علي محمد علي عبد الرحمن في ٥ نيسان/أبريل - وهي أول محاكمة أمام المحكمة بناء على إحالة من مجلس الأمن - كان الدور الهام لمجلس الأمن في إطار نظام روما الأساسي واضحا وضوحا جليا. فقد اضطلعت المحكمة ومجلس الأمن بالفعل "بأدوار مختلفة، ولكنها تكمل بعضها بعضا، في التصدي لأخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي والتي يمكن أن تزعزع السلام والأمن الدوليين. ويمكن أن تساعد سلطة مجلس الأمن في إحالة حالة إلى المحكمة في تعزيز المساءلة في الحالات التي تكون جرائم خطيرة قد ارتكبت فيها ولكن ليس للمحكمة اختصاص بشأنها" (المرجع نفسه، الفقرة ٧٥).

ومن ثم، يسرنا كذلك، في سعينا للحصول على دعم الدول الأعضاء، أن نبلغ الجمعية بأنا أولينا الأولوية، كجزء من أولويات سيراليون الست، لكفالة أن تكون الأمم المتحدة قادرة بشكل فعال على صون السلام وحماية حقوق الإنسان واتباع ثقافة المساءلة. وتعتقد سيراليون أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بينان الثقة في الحكم الديمقراطي، ووضيقتان هوة الانقسامات المجتمعية بتعزيز الإحساس بالقيم المشتركة والإنسانية المشتركة، ويعززان في الوقت نفسه الحل السلمي للنزاعات القائم على احترام حقوق الجميع وكرامتهم. وستدعم عضويتنا في مجلس الأمن العمل الرامي إلى كسر ثقافة الإفلات من العقاب من خلال المشاركة والعمل على تعزيز ثقافة المساءلة.

ولذلك، فإننا نشيد بدعم مجلس الأمن وبالرئيسي الذي تضطلع به في هذا الصدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي ذات العضوية في المجلس. ولذلك، فإننا نشير إلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/PRST/2013/2)، الذي كرر فيه المجلس دعوته السابقة بشأن أهمية تعاون الدول مع المحكمة،

والواقع أن سير نظام روما الأساسي قد وصل إلى منعطف حرج. وأصبح استقلال المحكمة وقدرتها على تنفيذ ولايتها مهددين بفعل الضغوط الخارجية. ولا يمكن للدول الأطراف أن تسمح بحدوث هذا ويجب أن توفر للمحكمة كل الدعم اللازم لضمان نزاهتها واستقلالها. ونتيجة لعملية الاستعراض الجارية، اعتمد مكتب جمعية الدول الأطراف مؤخرا استراتيجية للتصدي للتهديدات والهجمات التي تسعى إلى تقييد فعالية المحكمة. ونرحب باعتماد تلك الوثيقة، اقتناعا منا بأن الدول الأطراف تتحمل مسؤولية مشتركة عن تعزيز ولاية المحكمة وحمايتها.

ويتعلق أحد التحديات الكبيرة بإضفاء الطابع العالمي على نظام روما الأساسي الذي يكتسي أهمية بالغة في تجاوز المفاهيم الانتقائية في تطبيق العدالة الجنائية الدولية. كما أن زيادة عدد التصديقات على نظام روما الأساسي أمر حاسم لسد الثغرات الحالية في مكافحة الإفلات من العقاب. لذلك ندعو جميع الدول التي لم تلتزم بعد على نظام روما الأساسي إلى أن تفعل ذلك. في الوقت نفسه يسرنا أن نلاحظ أنه بعد تفعيل اختصاص المحكمة في جريمة العدوان ما تزال الدول الأطراف تصدق على ذلك التعديل.

كما أن التعاون عنصر رئيسي آخر لتسيير عمل المحكمة بطريقة فعالة. ولا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية - بوصفها محكمة دولية - أن تواصل عملها بدون التعاون الفعال من جانب العديد من أصحاب المصلحة وخاصة الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة. وفي ذلك الصدد، نحن فخورون جدا بأننا أول دولة طرف تبرم اتفاقات التعاون الأربعة التي اقترحتها المحكمة.

وبالمثل هناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين المحكمة ومجلس الأمن. ونحث بقوة جميع الدول على التعاون الكامل والفعال مع المحكمة، تمشيا مع نظام روما الأساسي وجميع قرارات مجلس الأمن المنطبقة.

وإذ نواصل العمل على تحسين أداء المحكمة، يجب ألا نغفل أن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في أخطر الجرائم الدولية ومقاضاتها وفقا لمبدأ التكامل بوصفه العمود الفقري

السيد مارتينسن (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر القاضي بيوتر هوفمانسكي على عرضه التقرير (انظر A/77/305) عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية (انظر A/77/PV.22) وأن يعرب عن تقديرنا للجهود المشتركة التي تبذلها كل من هيئة الرئاسة والدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة، لمواصلة إقامة العدل في سياق تحديات كبيرة. وواصلت مختلف أجهزة المحكمة وموظفوها العمل بروح مهنية وتفوق وتفاؤل منذ إنشاء تلك المؤسسة الفتية حتى يومنا هذا للحفاظ على فعاليتها ومصداقيتها في خدمة العدالة ومراعاة الأصول القانونية الواجبة.

وتبين لنا المحكمة الجنائية الدولية عمليا - بنشاطها الممتاز منذ إنشائها - أنها أداة أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان وتوطيد سيادة القانون على الصعيد الدولي. وبعد ما يقرب من ٢٠ عاما من إنشاء المحكمة يظل نظام روما الأساسي حجر الزاوية في نظام العدالة الجنائية الدولية. فالمحكمة هي الأمل لآلاف الضحايا الذين يسعون إلى تحقيق العدالة في جميع أنحاء العالم. كما أنها الضمان لأن لا يكون هناك أحد فوق القانون بغض النظر عن المنصب الرسمي أو السلطة التي يشغلها مرتكبو الجرائم الشنيعة.

يشكل الوقت الراهن تحديا لتعددية الأطراف بشكل عام وللمحكمة بشكل خاص. وفي السنوات الأخيرة، تعين على المحكمة أن تواجه تحديات داخلية وخارجية متعددة. لذلك السبب قررت الدول الأطراف الشروع في عملية استعراض وصلت إلى مرحلتها النهائية. ونعتقد أن هذه الممارسة قد أتاحت لنظام المحكمة برمته إجراء تقييم كامل لأعمالها وتحديد الجوانب التي يتعين تحسينها وتقويمها.

تولي الأرجنتين أولوية قصوى لعملية الاستعراض هذه ونعرب عن ارتياحنا للحوار الصريح الذي أقيم بين المحكمة وجمعية الدول الأطراف والمجتمع المدني بشأن توصيات فريق الخبراء المستقلين الذي سيسهم في تعزيز النظام دون شك. ونود أن نسلط الضوء على الجهود التي تبذلها آلية الاستعراض لتيسير تنفيذ التوصيات الرئيسية لفريق الخبراء المستقلين ونقدم دعما لعملهم الشاق.

نتحدث؟ إن هذا كله مهزلة محضة - ليست أكثر من التستر على محاكمة صورية مخزية.

بوصول خطاب العداء لروسيا في الساحة الدولية إلى مستويات جديدة من العبثية تثير بعض الأكاذيب إحساسا قويا بتكرار هذا. وتشمل تلك الاتهامات أن الفياجر توزع على أفراد الجيش الروسي بغرض استخدام العنف الجنسي بوصفه استراتيجية عسكرية. ولم يشر أحد مسؤولي الأمم المتحدة إلى ذلك إلا مؤخرا. فهل هناك شخص عاقل يمكن أن يصدق هذا؟ غير أن شائعة توزيع الفياجر للجنود قد حدثت بالفعل من جانب الغرب قبل ١٠ سنوات. هذه واحدة، ولكنها بعيدة كل البعد عن الصفحة الوحيدة والأخيرة المخزية في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية.

كان المدعي العام الأول للمحكمة، السيد لويس مورينو أوكامبو، قد نشر أكاذيب خرقاء متطابقة بغرض تجريد القيادة الليبية والسيد القذافي شخصا من إنسانيته. ولا يزال شريط الفيديو الذي سجله متاحا على الإنترنت، حيث أجري مقابلات على خلفية شعار الأمم المتحدة ونشر قصصا خيالية شكلت أساسا للائحة الاتهام بحق الزعيم الليبي التي لُفقت في ثلاثة أيام فقط. وكانت

هناك روايتان رئيسيتان تتعلق الأولى منهما بالسيد القذافي الذي يزعم أنه أمر جنوده باغتصاب مئات النساء في سياق قمع التمرد وتزويدهم بالفياجر لذلك الغرض. وتتناول الثانية استخدام بعض المرتزقة ذوي البشرة الداكنة لارتكاب فظائع يزعم أن الوحدات العسكرية النظامية غير قادرة على ارتكابها. فهل من المستغرب أن المحكمة الجنائية الدولية لم تؤكد أيا من هاتين الروايتين؟ فحتى هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية دحضتا ذلك التزييف الذي نشره مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وتلك فضيحة لم تنطفئ شرارتها. ففي محاولة لمحوها شرعت المحكمة على عجل في إجراء تحقيق داخلي. ولكن لم يتبين فيما بعد أن شخصا واحدا مسؤول عن تلفيق تلك الأدلة المزعومة.

بيد أن تلك الأكاذيب والأدلة المزيفة التي جمعتها المحكمة على عجل من أمرها قد تركت أثرها العدوانية، حيث استخدمها الغرب بأجمعه

لنظام روما الأساسي. وندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى إدراج الجرائم والمبادئ التي يشملها نظام روما الأساسي في قوانينها الوطنية بما يكفل التكامل بطريقة فعالة.

وخلال هذه السنوات الـ ٢٠ من وجودها قطعت المحكمة شوطا طويلا ورسخت مكانتها بوصفها مؤسسة رئيسية في النظام الدولي. واليوم، لا جدال في وجود توافق عام في الآراء على أن الإفلات من العقاب على الجرائم الشنيعة لم يعد مقبولا. وبالنظر إلى تاريخنا واستنادا إلى تجربتنا، ندرك الأرجنتين الحاجة إلى إنصاف الضحايا. انطلاقا من ذلك الاقتناع، سيواصل بلدنا دعمه الفعال لعمل المحكمة واستقلالها القضائي. وبالمثل شاركت الأرجنتين في تقديم مشروع القرار A/77/L.7 المعروف علينا، وتحث بقوة جميع الدول الأعضاء في الجمعية على تأييده.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): استمعنا اليوم إلى العديد من الكلمات الطيبة عن المحكمة الجنائية الدولية. ولكن لنسمع الآن الحقيقة.

إن موقف الاتحاد الروسي إزاء أنشطة المحكمة الجنائية الدولية معروف جدا ولم يتغير. وعاما بعد عام تواصل تلك الهيئة القضائية تدهورها. ولم يبق شيء من المثل العليا للعدالة التي استرشدت بها الدول في إعداد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وعلى مدى ٢٠ عاما من وجودها اشتهرت المحكمة بالتزييف الفاضح في سياق الملف الليبي - الذي لدي المزيد لأقوله لاحقا - والاستخدام غير المسبوق للنهج الانتقائية والمسيبة في قضايا أخرى.

ويتحدث ممثلو الغرب الجماعي الآن، دون حياء، عن الحاجة إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لمعاقبة روسيا، كما سمعنا أيضا من على هذه المنصة اليوم. بل إنهم لا يحاولون حتى مجرد النفاذ بأن المحكمة مستقلة أو محايدة أو موضوعية. فمن الواضح أن المحكمة الجنائية الدولية بالنسبة لهم ليست سوى أداة لتصفية الحسابات السياسية. وفي نهاية المطاف، إذا كان الطرف المذنب قد تحدد مسبقا ودفعت الدول الغربية تكلفة العملية ونسقتها، فعن أي عدالة

أقارب الضحايا الأفغان. وأشارت وسائل الإعلام مباشرة إلى تستر ممثلين رفيعي المستوى في وزارة الدفاع البريطانية وتدخّلهم في عملية التحقيق في تلك الحوادث. كما دعت حتى منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق بواسطة المحكمة الجنائية الدولية مشيرة إلى مستوى مثير للقلق من إفلات الجيش البريطاني من العقاب في أفغانستان. ولكن كان الجواب على ذلك هو الصمت.

ومن الأحداث المماثلة الأخرى التحقيق الأولي الذي أجرته المحكمة الجنائية الدولية في الحالة في العراق. واعتبرت المدعية العامة السابقة فاتو بنسودة أن هناك أسبابا وجيهة للاعتقاد بأن الجنود البريطانيين ارتكبوا جرائم ضد المدنيين، بما في ذلك القتل المتعمد والتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ أعد خبراء المحكمة تقريرا مماثلا. ولكننا نعلم جيدا ما حدث بعد ذلك - حيث حُذف التحقيق من قائمة الأولويات ثم أنهى ببساطة. وحاق مصير مماثل بالملف الأفغاني لدى المحكمة الجنائية الدولية بمجرد إثارة مسألة محاكمة أفراد عسكريين تابعين للولايات المتحدة. تلك هي العدالة الانتقائية للصفوة المختارة.

والآن انصرف اهتمام المحكمة الجنائية الدولية عن ذلك تماما إلى القصة الأوكرانية لدرجة أنها ألغت أولوية جميع تحقيقاتها الأخرى. ويتزايد سماع أصوات الاستياء من هذا الوضع حتى من دول أطراف في نظام روما الأساسي: من بلدان نامية. وليس ذلك بالأمر المستغرب، لأن موارد المحكمة ليست كافية حتى للأنشطة المطلوبة مثل تقديم المساعدة التقنية في تعزيز النظم القانونية الوطنية. فكل الموارد مسخرة لأوكرانيا.

ومن السهل فهم أولويات المحكمة. كما تدفع الدول الغربية بسخاء وعلنا مقابل هذه العملية المخصصة، حيث حطمت مساهماتهم الطوعية المزعومة في عام ٢٠٢٢ جميع الأرقام القياسية ووصلت إلى الحد الذي أقرته القواعد المالية الداخلية للمحكمة. ولم تكن تلك مشكلة، وسرعان ما تم العثور على ثغرات لتجاوزها. كما تعين على الولايات المتحدة عموما أن تكافح ضد تشريعاتها التي تحظر تقديم المساعدة إلى المحكمة

لتبرير أفعاله في ليبيا والتي لم تكن سوى عدوان عسكري مباشر. ومن ثم تصرفت المحكمة الجنائية الدولية بالفعل بوصفها شريكا في ذلك العدوان في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. فبمباركة المحكمة وتحت غطاء الأكاذيب التي نشرها المدعي العام، بدأت منظمة حلف شمال الأطلسي قصف ليبيا باستخدام تفسير ليبرالي لقرار مجلس الأمن بإنشاء منطقة حظر جوي. نتيجة لذلك، سويت دولة كانت مزدهرة ذات يوم بالأرض وقتل زعيمها بطريقة وحشية دون محاكمة أو تحقيق. وأعقبت ذلك سنوات من الدمار وفوضى الحرب الأهلية التي أودت بحياة مئات الآلاف ودمرتها. ولم ينته ذلك الكابوس بالنسبة لليبيين حتى يومنا هذا.

وبدلا من تقرير المحكمة الجنائية الدولية، أُوصي بقراءة منشور الرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد إيان مارتن، الذي يصف فيه كيف تجاوزت إجراءات الناتو تفويض مجلس الأمن وعرقلت المملكة المتحدة المفاوضات مع الحكومة الليبية. النقطة الأخرى المثيرة للاهتمام أن المجلس قد أحال الحالة في ليبيا برمتها إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهكذا، كان للمحكمة اختصاص في الجرائم المرتكبة في سياق الحرب العدوانية التي اختارها الناتو على الدولة الليبية دون استفزاز وغير مبرر. وعلى الرغم من ذلك لم يسأل أي شخص من ذلك التحالف العسكري. وأصبح ذلك الجزء ذو الصلة من تقارير المحكمة أكثر إيجازا من سنة لأخرى حتى اختفى تماما في نهاية الأمر.

إن القضايا التي تشمل ما يسمى بالمتهمين الغربيين من ذوي الامتياز نادرة حقا. وهناك ضحايا مدنيون في مثل هذه الحالات ولكن لا يوجد هناك جناة ولن يوجدوا أبدا. كما تتلاشى التحقيقات نفسها حتى يتلاشى الأثر بمرور الوقت.

ولنذكر ما كشفه صحفيو هيئة الإذاعة البريطانية مؤخرا عن مقتل ما لا يقل عن ٥٤ مواطنا أفغانيا على أيدي جنود بريطانيين في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ في مقاطعة هلمند، بناء على مقابلات مع مجموعة من الأفراد العسكريين البريطانيين المتقاعدين والعاملين ومع

في إدارة أعمال المحكمة وعلى عرضه التقرير السنوي. نرحب أيضا بتقارير الأمين العام في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

إن مبدأ التكامل يقع في صميم نظام روما الأساسي. لذلك يرحب وفد بلدي بالجهود المبذولة في إطار جمعية الدول الأطراف لتعزيز ذلك المبدأ الذي لا يزال العمود الفقري لنظام روما الأساسي. كما نرحب بالإعلانات الأخيرة للمدعي العام الجديد، التي تشدد على أهمية تعزيز المساءلة لتحديد أفضل السبل لتحقيق العدالة في إطار العمل المحلي والدولي التكامل، والعمل على تعزيز التكامل بتحسين النظم القضائية الوطنية للتصدي لأخطر الجرائم. وكل ذلك أساسي لتحقيق المساءلة.

إن جميع الضحايا يستحقون الوصول إلى العدالة النزيهة على قدم المساواة بغض النظر عن مواطنهم وانتماءاتهم. وبالتالي ننوه إلى العمل الهام الذي يؤديه الصندوق الاستئماني للضحايا ونعرب عن تقديرنا له. يشير التقرير إلى أنه قد عمل الصندوق الاستئماني خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تنفيذ التعويضات التي أمرت بها المحكمة في أربع قضايا ومشاريع المساعدة في عدة بلدان، وأنه قد استفاد منه ما يزيد على ١٧ ٠٠٠ من الضحايا. والواقع أن الضحايا من صميم نظام روما الأساسي ويجب على المحكمة أن تدافع عنهم جميعاً. عليه يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للترحيب بالزيارة الأخيرة التي قام بها الصندوق الاستئماني للضحايا، بقيادة وفدي أيرلندا ومملكة هولندا، ليشاهد العمل العظيم الذي يقوم به الصندوق الاستئماني في أوغندا.

يشدد وفد بلدي على أهمية مكتب الاتصال التابع للمحكمة الجنائية الدولية في نيويورك، ويرى أنه ينبغي الحفاظ على الهيكل الذي اعتمده جمعية الدول الأطراف في عام ٢٠٠٥ استناداً إلى مبدأ المحكمة الواحدة. وبينما يخضع المكتب لقلم المحكمة لأغراض إدارية، فإن مهامه الفنية تشمل جميع أجهزة المحكمة. ومن المهم أن يواصل مكتب الاتصال في نيويورك العمل باعتباره وحدة إدارية واحدة متكاملة ومتجانسة تحت قيادة رئيس المكتب. ويمكن القيام بذلك شريطة أن تكون هناك معايير إدارية وتقنية محددة وواضحة للسلطة والإبلاغ حسب الموضوع.

الجنائية الدولية. فذلك البلد ليس طرفاً في نظام روما الأساسي في نهاية الأمر. ولم يقف عند ذلك الحد بل أخضع المدعي العام للمحكمة لجزاءات شخصية لمجرد أنه تجرأ على الشروع في إجراء تحقيقات ضد الجنود الأميركيين. بالطبع، بعد إلغاء أولوية التحقيقات الجنائية في جيشهما في العراق وأفغانستان، فلم يعد هناك ما يمنع الولايات المتحدة وبريطانيا من دعم المحكمة الجنائية الدولية ضد روسيا.

وبالتالي لا أمل في توخي الموضوعية في التحقيق في أوكرانيا من قبل محكمة لديها سجل كهذا. وليس من المستغرب بالنسبة لنا ألا تستجيب المحكمة الجنائية الدولية لآلاف الالتماسات المقدمة إليها من سكان دونباس بشأن الجرائم التي ارتكبتها نظام كييف على مدى السنوات الثماني التي أعقبت الانقلاب في عام ٢٠١٤ وألا يكون لديها أي رد فعل عليها.

وينبغي ألا تتدخل الأمم المتحدة في أنشطة الهيئات التي لا تتمتع بتأييد عالمي وذات سمعة مشكوك فيها. ونحيط علماً بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ المادة ٣ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية (A/77/307). ويبدو أنه يعني ضمناً أن موظفي الأمم المتحدة قد شاركوا في إجراء مقابلات تتعلق بالحالات المعروضة على المحكمة. ونود أن نعرف على أي أساس تم ذلك وما الذي تمت مناقشته؟

في ضوء كل ذلك، لا يؤيد الوفد الروسي النظر بانتظام في تقارير المحكمة الجنائية الدولية في إطار الأمم المتحدة. ونأمل ألا تكون لدينا أي علاقة بمثل هذه المؤسسة.

السيد أوديدا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وفد أوغندا. يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار باسم الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (انظر، A/77/PV.22).

نرحب بمناقشة التقرير السنوي (انظر A/77/305) عن الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة الجنائية الدولية خلال الفترة قيد الاستعراض. يود وفد بلدي أن يشكر رئيس المحكمة على قيادته

بالنسبة لأكثر السكان ضعفا في العالم. ينطبق ذلك بصفة خاصة في مجال الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية إذ وضع نظام روما الأساسي أفضل القواعد القانونية الدولية العرفية وأصبح عاملا حافزا لإنشاء قواعد جديدة. كما تجسد المحكمة أيضا التزام المجتمع الدولي بسيادة القانون ومبدأ المساواة أمام القانون.

كما يظل الطلب على العدالة كبيرا وتستحق كل خطوة نحو العدالة التقدير والدعم. وترحب ألبانيا بالعمل الهام الذي اضطلع به مكتب المدعي العام خلال العام الماضي. كما أن توسيع نطاق عمل المحكمة تطور نرحب به بشكل خاص. فذلك أوضح رد على اتهاماتها بالانتقائية والكيل بمكيالين. وذلك أمر حاسم لأنه لكي تسود العدالة لن يكفي مجرد إقامتها، لأن من المهم أيضا أن يرى الرأي العام العالمي أنها أقيمت بالفعل، نظرا لحيوية الاختصاص العام للعدالة حتى يترسخ الإحساس بها في الرأي العام العالمي حيث تكتسي الإجراءات المتسقة أهمية بالغة بالنسبة للمحكمة. كما أن التغلب على اتهامات الانتقائية والمعايير المزدوجة أمر حيوي لسلطة المحكمة وأحكامها، خاصة عندما يتعلق الأمر بتنفيذها بصورة كاملة وفعالة.

لذلك نعتقد أنه ينبغي لنا أن نفعل كل ما في وسعنا للتغلب على جميع العقبات التي تعترض عمل المحكمة حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها النبيلة وفقا للمبادئ العالمية التي تبرر وجودها. وستمكن الإجراءات المستوحاة من تلك الروح العالمية المحكمة من التحقيق في الجرائم أينما ترتكب وردع الجرائم المحتملة في أي مكان. وتلك هي الطريقة الأكثر فعالية لمساءلة جميع الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق العالمية الأساسية. كما أنها الطريقة التي نضع بها معاييرنا العالمية المشتركة موضع التنفيذ، بالنظر في قضية واحدة وإصدار حكم قضائي واحد فقط مرة تلو الأخرى. وبمرور الوقت سيتطور هذا الاجتهاد القضائي ليصبح أساسا متينا لتوسيع نطاق العدالة بهدف تنظيم العلاقات بين الدول والكيانات الأخرى بواسطة معايير أخلاقية أعلى باستمرار. تلك هي الطريقة التي نسخر بها الأخلاق لمصلحة العدالة. ولكن ذلك لا يحدث تلقائيا، بل بفضل

ولا تزال آلية استعراض المحكمة تؤدي دورا رئيسيا. ونرحب بعملية الاستعراض التي بدأتها جمعية الدول الأطراف في دورتها الثامنة عشرة بهدف تعزيز المحكمة ونظام روما الأساسي للعدالة الجنائية الدولية بوصفها أولوية.

كما نرحب بالعملية الجارية لانتخاب مسجل المحكمة الجنائية الدولية. إن دور المسجل أساسي لتحقيق الكفاءة والفعالية. كما تعتمد هيئة الرئاسة والدوائر والمدعي العام على مجموعة من الخدمات في إنفاذ القرارات القضائية وإقامة العدل. فالخدمات غير القضائية مثل ضمان حضور الشهود في إجراءات المحكمة وضمان أمن وسلامة مسؤولي المحكمة وموظفيها في المكتب الرئيسي وفي الميدان تعتمد جميعها على أن يكون المسجل قائدا قويا وصانع قرار وقادرا على تطوير العمليات والسياسات الإدارية وتنفيذها. وبالتالي فإن من المهم أن ينظر قضاة المحكمة الجنائية الدولية في الصفات المذكورة آنفا عند اختيار مسجل المحكمة.

أود أن أختتم بياني بالإشارة الهامة إلى أن الدول الأفريقية الأطراف تؤيد استعراض المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي وعمل آلية الاستعراض الذي يهدف إلى تعزيز المحكمة ونظام روما الأساسي بوسائل من بينها تعزيز فعالية المحكمة وشرعيتها وقدراتها. وفي ذلك الصدد، تكرر أوغندا تأكيد قرار رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن المحكمة الجنائية الدولية الذي يحث على مواصلة المشاركة في عملية استعراض المحكمة.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ألبانيا وتعرب عن تقديرها للتقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى الجمعية العامة (انظر A/77/305) وبحضور رئيس المحكمة، السيد بيوتر هوفمانسكي.

لا تزال المحكمة الجنائية الدولية عاجزة عن الوفاء بواجباتها بسبب القيود الهيكلية والسياسية، بما في ذلك ولايتها القضائية المحدودة وعدم كفاية الموارد المتاحة لها، علاوة على عدم تعاون الدول معها في وقت ما تزال فيه تمثل البديل الواقعي الوحيد لتحقيق المساءلة والعدالة

من الظروف الصعبة التي فرضتها الجائحة في عام ٢٠٢١ وخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير بدأت محاكمتان واستمرت محاكمتان أخريان بينما دخلت محاكمة خامسة مرحلة الإعداد وعقدت نحو ٢٠٠ جلسة للمحكمة. وبالمثل صدرت ثلاثة أوامر اعتقال جديدة وبدأت ثلاثة تحقيقات جديدة وأنجزت أربعة استعراضات أولية.

يشدد وفد بلدي على أهمية جبر الضرر للضحايا في إطار عمل المحكمة. وقد نفذ الصندوق الاستئماني للضحايا أوامر بجبر الضرر في أربع قضايا استناد منها ١٧ ٠٠٠ من الضحايا بواسطة مشاريع المساعدة. كما تتيح موارد الصندوق الاستئماني إيلاء اهتمام خاص لحماية وصون حقوق الضحايا. وفي ذلك السياق، نشاطر المحكمة شعورها بالقلق إزاء نقص التمويل للقضايا المتعلقة بالمدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو، والمدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا، والمدعي العام ضد دومينيك أونغوين، فضلا عن استمرار برامج المساعدة في الفترة المقبلة. وفي ذلك الصدد، نشجع على تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني لصالح الضحايا وأسرهم.

كما أحطنا علما بالإجراءات القضائية التي تتخذها المحكمة بشأن الحالات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، دارفور، كينيا، ليبيا، كوت ديفوار، مالي، جورجيا، بوروندي، أفغانستان، بنغلاديش، ميانمار، دولة فلسطين، الفلبين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وفيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا، نسلط الضوء على الالتزام المستمر لمكتب المدعي العام، على النحو الذي شهدنا نشره بصورة مستمرة في أوكرانيا وفي المنطقة، بما في ذلك من خلال ثلاث بعثات قام بها المدعي العام شخصيا.

وبشأن الحالة في دارفور، وهي أول محاكمة تبدأ على أساس إحالة من مجلس الأمن، نشدد على علاقة التعاون والتأزر بين المحكمة والمجلس، وهو أمر أساسي للمساءلة عن أخطر الجرائم. تطبيقا للمادة ١٣ (ب) من نظام روما الأساسي، عندما ترتكب أي من الجرائم الأربع

الجهود المستمرة للجميع. تلك هي روح العدالة العالمية التي تحفز ألبانيا ونحث جميع الآخرين على تبليها.

ويجسد العمل القيم الذي أنجزته المحكمة إنكفاء وعي البشرية بأن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ليسوا وحدهم وأن الإفلات من العقاب لم يعد مقبولا. وبوجود هذه المحكمة فإن لدينا أداة فعالة لجعل المساءلة عن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان حقيقة واقعة وليس مجرد طموح. وبالتالي نؤيد التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتنفيذه كاملا على الصعيد الوطني. كما يسرنا الدعم الذي تتلقاه المحكمة من الدول ويؤدي فيه المجتمع المدني دورا هاما أيضا. ويسرنا أيضا التعاون المكثف بين المحكمة والأمم المتحدة سعيا إلى تحقيق هدفنا المشترك من أجل عالم أكثر سلما وعدلا. وبالمثل نرى أن هناك إمكانية أكبر لهذا التعاون خاصة مع مجلس الأمن في إحالة القضايا التي تفتقر فيها المحكمة الجنائية الدولية إلى الاختصاص. كما نؤمن بتعزيز التعاون للوفاء بالأدوار التكميلية للمحكمة الجنائية الدولية وتوفير الأمن في سعيا إلى تحقيق السلام والعدالة. ولذلك السبب أيضا دعت ألبانيا المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان في نيسان/أبريل إلى العمل لأجل كفالة المساءلة عن الفظائع المرتكبة في أوكرانيا.

أخيرا، تكفل المحكمة من خلال تعاونها مع مختلف الحكومات في بناء القدرات المؤسسية المحلية ألا يقتصر الوعد بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، بل وربما جريمة العدوان، على محكمة تقع بعيدا في لاهاي، وأنه يمكن تحقيقه أيضا على الصعيد المحلي.

السيدة فالكوني (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية على عرضه التقرير عن أنشطة المحكمة في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٢١ إلى ٣١ تموز/يوليه من هذا العام، كما ورد في الوثيقة A/77/305 (انظر A/77/PV.22).

إن من المهم تسليط الضوء على المؤشرات إلى أن النشاط القضائي للمحكمة قد وصل إلى مستوى غير مسبوق على الرغم

لقد أودعت حكومة بيرو - دليلاً على التزامها الثابت بالبحث عن العدالة المكرسة في نظام روما الأساسي - في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر صك تصديقها على تعديل المادة ٨ من نظام روما الأساسي وصك التصديق على التعديلات على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بجريمة العدوان.

وفي سياق يتسم بالنزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية، فإن المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها المحكمة الجنائية الدولية الأولى والوحيدة الدائمة في العالم، بحاجة إلى الدعم الثابت من قبل المجتمع الدولي فضلاً عن التعاون الجاد من جانب الدول الأطراف فيها حتى تتمكن من الوفاء بولايتها في كفالة العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي ذلك السياق، نشدد على أن عدداً متزايداً من الدول الأطراف يواصل التصديق على التعديلات على نظام روما الأساسي.

وتؤيد بيرو عملية تعزيز المحكمة ونظام العدالة الجنائية الدولية لنظام روما الأساسي. إذ تقدر بيرو التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المستقلين، فإنها تتعهد ببذل قصارى جهدها لضمان النجاح في كل المجالات المواضيعية المذكورة في التقرير: من الحوكمة والموارد البشرية إلى التخطيط الاستراتيجي وكفاءة العملية القضائية وأساليب عمل الجهاز القضائي واستراتيجيات التحقيق والمقاضاة والدفاع والمساعدة القانونية وإشراك الضحايا وجبرالضرر.

ختاماً، يود وفد بلدي أن يهنئ نائبي المدعي العام الجديدين، نزهة شامين خان ومامي ماندياي نياغ، المنتخبين في آذار/مارس. ويكتسي دور موظفي المحكمة أهمية خاصة في منع الإفلات من العقاب والمساعدة في معاقبة المسؤولين عن أكبر الفظائع التي ترتكب في العالم، الأمر الذي يسمح بتحقيق السلام المستدام.

السيد خانداميشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.22) وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

المنصوص عليها في الصك المذكور ولا يتسنى للسلطات الوطنية التحقيق فيها، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى إحالة تلك الحالة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

كما يسلط وفد بيرو الضوء على أهمية مذكرة التفاهم الموقعة بين جمهورية فنزويلا البوليفارية ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، وكذلك الزيارة الرسمية للمدعي العام إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية في آذار/مارس ٢٠٢٢، والاتفاق اللاحق على إنشاء مكتب للمحكمة في كاراكاس. ونأمل أن تعزز تلك الجهود أسس الحوار والتعاون.

يؤيد وفد بلدي ما ورد في التقرير عن أن السلطات الوطنية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم المحددة في نظام روما الأساسي ومقاضاة مرتكبيها بموجب القانون الجنائي الدولي. لذلك من الضروري أن تلتزم الدول بإدراج جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومبادئ نظام روما الأساسي في نظمها القانونية. كما ينبغي لها أن تنشئ أو تعزز عمليات وطنية للتعاون مع المحكمة وتدريب المهنيين القانونيين على التحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها في سياق ولايات دعم المؤسسات القضائية والإصلاحية في حالات ما بعد النزاع.

بعد مرور عشرين عاماً على بدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تؤكد بيرو، بصفتها دولة طرفاً في ذلك الصك، التزامها بالقانون الدولي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني اللذين يعتبران مبدئين أساسيين لإقامة مجتمعات سلمية وشاملة والإسراع في إقامة العدل في الوقت المناسب ومراعاة الأصول القانونية الواجبة والمستقلة وقادرة على مكافحة الإفلات من العقاب.

كما نؤمن إيماناً راسخاً بإقامة نظام دولي قائم على القواعد، وندرك أن الوصول إلى العدالة والمساءلة أمران حيويان لصون السلم والأمن الدوليين. لذلك، تؤيد بيرو جميع المبادرات الرامية إلى ضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عن أفعالهم.

هي الحالة الأولى التي تدخل فيها المحكمة الجنائية الدولية إلى الحدود الجغرافية القانونية لأوروبا حيث بدأت تحقيقاً في النزاع الدولي المعقد بين روسيا وجورجيا. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجدداً أن حكومة جورجيا تبذل جهوداً مكثفة يومياً لتلبية متطلبات التحقيق المتزايدة.

وقد أسفر تعاون جورجيا مع المحكمة الجنائية الدولية عن نتائج ملموسة ومحددة في إطار التحقيق بشأن الحالة في جورجيا. وأود أن أذكر بأن المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت في ٣٠ حزيران/يونيه أوامر بإلقاء القبض على ثلاثة أفراد لارتكابهم جرائم حرب خلال العدوان العسكري الروسي على جورجيا في عام ٢٠٠٨. وبذلك أكدت المحكمة مسؤولية روسيا عن الانتهاكات الجسيمة ضد الجورجيين مثل الحبس غير المشروع والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والاعتداء على الكرامة الشخصية وأخذ الرهائن والنقل غير المشروع. وتكرر جورجيا تأكيد دعمها الفعال للمحكمة وتعرب عن استعدادها لزيادة التعاون مع التحقيق الجاري لضمان عدم إفلات الأفراد المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد السكان الجورجيين، بما في ذلك أثناء الأعمال العدائية في أب/أغسطس ٢٠٠٨ من العقاب.

ونأمل أن يكون للحكم التاريخي الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١- الذي أكدت فيه المحكمة الأوروبية بشكل لا لبس فيه احتلال روسيا وسيطرتها الفعلية على منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا وكذلك مسؤوليتها عن الجرائم البشعة ضد المدنيين والعسكريين التي ارتكبت خلال حرب أب/أغسطس ٢٠٠٨ والاحتلال المستمر - تأثيراً كبيراً على التحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية. لقد تصاعدت انتهاكات حقوق الإنسان المذكورة آنفاً التي أكدتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي.

في الختام، أود أن أؤكد استعدادنا لمواصلة التعاون الثابت مع المحكمة لأجل ضمان تحقيق العدالة لضحايا أخطر الجرائم موضع الاهتمام الدولي المرتكبة في جورجيا وفي أماكن أخرى.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): شكر الرئيس هوفمانسكي على تقرير المحكمة الجنائية الدولية (انظر A/77/305)

نود أن نشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على عرضه التقرير السنوي (انظر A/77/305) ونشيد به على عمله المتقاني. نتفق مع الاعتقاد بأن للمحكمة دوراً رئيسياً تؤديه في دعم سيادة القانون والتصدي لأخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي.

إذ نحتفل بمرور ٢٠ عاماً على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، فإن دورها لا يقل أهمية عن أي وقت مضى في مكافحة الإفلات من العقاب. مع وضع ذلك في الاعتبار كانت جورجيا من بين الدول التي أحالت الحالة في أوكرانيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ونتطلع إلى إحراز التقدم المتوقع في ذلك الصدد. إن عدوان روسيا غير المبرر والمتعمد على أوكرانيا - والذي ترتبت عنه بالفعل عواقب إنسانية وخيمة وتجاهل تام لحقوق الإنسان - يثبت مرة أخرى الحاجة الملحة للمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي.

من ذلك المنطلق أود أن أكرر أن جورجيا، بوصفها مؤيداً قوياً لنظام المحكمة الجنائية الدولية وقيم نظام روما الأساسي، تسهم في تعزيز المحكمة بالوسائل المؤسسية وموارد الميزانية بما في ذلك من خلال تبرعاتها للصندوق الاستئماني للضحايا.

وتولي جورجيا أيضاً أهمية كبيرة للانتخاب المقبل لمسجل المحكمة في أوائل العام المقبل. ومن الأهمية بمكان أن يتمتع المسجل الجديد بكل الخبرات والمعارف المؤسسية والتفاني المطلوب لتوجيه المحكمة الجنائية الدولية ونظامها. وفي هذه الأوقات العصيبة، التي يكتسي فيها الطلب على إعادة تفعيل مكافحة الإفلات من العقاب أهمية حاسمة، لا غنى عن وجود نظام فعال وعملي وعاجل للمحكمة كي تتمكن من تحقيق النجاح.

في عام ٢٠١٦ وافقت الدائرة التمهيدية الأولى على طلب المدعي العام فتح تحقيق تلقائي في الحالة في جورجيا فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في سياق نزاع مسلح دولي نشب في الفترة بين ١ تموز/يوليه و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. إن الحالة في جورجيا

جميع العاملين في إطار ذلك النظام بما في ذلك المجتمع المدني لوضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الدولية والتأكيد على المساءلة عن الجرائم الفظيعة كجزء من سيادة القانون. ونؤكد من جديد أهمية المساعدة القيمة التي قدمها المجتمع المدني للمحكمة، كما نشدد على أهمية حماية جميع المتعاونين معها.

إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للمحكمة ونجاحاتها وإنجازاتها العديدة على مدى العقدين الماضيين، فإننا نتطلع إلى المرحلة التالية من وجودها. وسنواصل تأييد عملية الاستعراض الجارية لتعزيز نظام روما الأساسي وتعزيز الأداء الفعال لولاية المحكمة. ونرحب بالنظر في المجموعة الشاملة من التوصيات التي قدمها استعراض الخبير المستقل في تقريره النهائي، ونشجع جميع الدول الأطراف على كفالة استمرار دعمها للمحكمة في تنفيذ التوصيات المناسبة.

إن نيوزيلندا ملتزمة بنظام روما الأساسي وبمبادئ التكامل والتعاون والعالمية التي يقوم عليها. وتكمل المحكمة الجنائية الدولية للمحاكم الوطنية ولن تحل محلها لأنها محكمة مستقلة يتم اللجوء إليها كملاد أخير. وتقع المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ تدابير فعالة ومناسبة عند التصدي لارتكاب الجرائم الدولية على عاتق الدول.

كما تعد المحاكم والعمليات القضائية المحلية التي تكفل مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية عنصرا حاسما في تنفيذ مبدأ التكامل. ونشجع الدول الأطراف التي لم تدرج بعد جرائم ومبادئ نظام روما الأساسي في قوانينها الداخلية على النظر في ذلك. كما تدعو نيوزيلندا جميع البلدان التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي أو تتضمن إليه إلى أن تفعل ذلك. ونؤيد بقوة العضوية العالمية في نظام روما الأساسي الذي سيساعد على إنهاء الإفلات من العقاب وضمان وصول جميع الضحايا إلى العدالة.

وسنواصل دعمنا للمحكمة لكي تكفل قدرة المحكمة على تحقيق العدالة للضحايا والمساءلة فيما يتعلق بأخطر الجرائم التي تبعث على القلق دوليا.

السيد لاغاتي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء (انظر A/77/PV.22).

ونرحب بفرصة مناقشة إسهام المحكمة في سيادة القانون الدولي وعلاقتها المستمرة مع الأمم المتحدة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ودخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ. لقد كان إنشاء المحكمة إنجازا هائلا ويعدُّ خطوة حاسمة إلى الأمام في الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره. وتؤيد نيوزيلندا المحكمة باعتبارها ركيزة أساسية للنظام الدولي القائم على القواعد ولنظام العدالة الجنائية الدولي. وتظل المحكمة، بوصفها المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الأولى والوحيدة، مؤسسة رئيسية في إطار نظام أوسع لآليات المساءلة المحلية والدولية. ولئن كانت المحكمة قد واجهت تحديات كبيرة على مدى العقدين الماضيين، فإننا نكرر التأكيد على أن وجود محكمة مستقلة تعمل كملاد أخير لمحاكمة أخطر الجرائم التي تثير قلق الإنسانية أمر ضروري دائما.

ونشيد بالتقدم الكبير الذي أحرزته المحكمة هذا العام وكذلك العمل القضائي الهائل الذي أنجزته على الرغم من التحديات التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا وزيادة الطلب على ولايتها. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للمحكمة وولايتها في مساءلة الأفراد المسؤولين عن أخطر الجرائم الدولية. ولذلك السبب تقدمنا بوصفنا أحد الأعضاء في مجموعة البلدان لنحيل رسميا الحالة الأوكرانية إلى المحكمة.

وبإضافة أربعة تحقيقات جارية جديدة إلى عبء القضايا المعروضة على المحكمة هذا العام، انصب تركيز نيوزيلندا على كفالة تزويد المحكمة بالموارد الكافية لتمكينها من مواصلة إجراء تحقيقاتها ومحاكماتها بشكل مستقل ونزيه. كما أن من دواعي سرور نيوزيلندا هذا العام أن تتمكن من توفير تمويل إضافي لمكتب المدعي العام وللصندوق الاستثماري للضحايا، فضلا عن إيفاد خبير وطني متخصص للعمل مع المحكمة.

ونسلم بأن المحكمة تعمل كجزء من نظام أوسع لآليات المساءلة الدولية والوطنية عن الجرائم الدولية. ونعرب عن تقديرنا وثائقنا على

تحيط السنغال علما مع الارتياح بتقارير الأمين العام الواردة في الوثيقتين A/77/307 و A/77/306 بشأن تطبيق المادة ٣ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، وعملا بالفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٥/٧٦ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، على التوالي، اللذين يشهدان على تحسن مطرد في صلات التعاون بين المؤسستين.

وفي سياق دولي يتسم باستمرار الأزمات المختلفة التي تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، تظل المحكمة الجنائية الدولية أكثر من أي وقت مضى ركيزة أساسية للعدالة الجنائية الدولية من خلال مكافحة الإفلات من العقاب على الفظائع الكبيرة. إن تمسك السنغال بمبادئ العدالة الجنائية الدولية جعلها أول بلد يستكمل إجراءات التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩. إن ذلك الإيمان بمكافحة الإفلات من العقاب يبرر تمسك بلدي بمبادرة إبرام معاهدة جديدة متعددة الأطراف بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين لأجل المحاكمة الوطنية على أخطر الجرائم الدولية، المعروفة باسم مبادرة المساعدة القانونية المتبادلة، إلى جانب بلجيكا وهولندا وسلوفينيا والأرجنتين ومنغوليا.

ويرى وفد بلدي أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية أخلاقية عن منع أخطر الجرائم الدولية وقمعها فضلا عن تقديم كل المساعدة اللازمة للضحايا الذين يعانون من العوز عموما عند الاقتضاء. إن ذلك هو المعنى الحقيقي لديباجة نظام روما الأساسي التي تذكر الدول الأطراف بضرورة مكافحة إفلات مرتكبي الفظائع الجماعية من العقاب ومنع ارتكابها بواسطة الردع. كما أن جبر الضرر عنصر أساسي في تحقيق العدالة الجنائية الدولية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم الذي أحرزه الصندوق الاستئماني للضحايا الذي يواصل تقديم الدعم إليهم وفقا لولايته.

ترحب السنغال بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية في أنشطتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتكرر تأكيد دعمها الثابت للمحكمة بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ونزيهة مسؤولة عن مكافحة

إن العرض السنوي لتقرير المحكمة الجنائية الدولية (انظر A/77/305) أساسي ويبين إلى أي مدى تشكل المحكمة دعامة أساسية للنظام العالمي ولمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تهز ضمير المجتمع الدولي بأسره.

للأسف، لا تزال النزاعات المسلحة تندلع في جميع مناطق العالم اليوم، ومن الضروري أن نوحّد قوانا حتى يظل أمل السكان المدنيين، أينما كانوا، الذين علقوا في النزاعات ويعانون من العنف الفظيع حيا في العدالة. ولكي تتمكن الدول من مكافحة الإفلات من العقاب بطريقة تتسم بالفعالية والمصداقية، يجب عليها أن تؤدي دورها في جملة أمور منها محاكمة مرتكبي الجرائم بنفسها وألا تتدخل المحكمة إلا بوصفها مكملة للولايات القضائية الوطنية، والتعاون مع المحكمة في جميع مراحل الإجراءات في القضايا التي تتولى فيها المحكمة المقاضاة وإصدار الأحكام، واحترام وكفالة الامتثال للمبادئ الأساسية لحياة المحكمة واستقلالها، ودفع مساهمتها الإلزامية في الميزانية السنوية للمحكمة في الوقت المحدد حتى تتمكن من أداء مهمتها على النحو الصحيح.

إن الدعم المقدم للمحكمة أساسي، ولا يمكن أن يكون انتقائيا بطبيعة الحال، فلضحايا في جميع الحالات التي يشملها اختصاص المحكمة نفس الحقوق في الاعتراف بهم بتلك الصفة وفي الوصول إلى العدالة.

السيد دياكيستي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار (انظر A/77/PV.22) بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويشكر بحرارة الرئيس بيوتر هوفمانسكي على قيادته للمحكمة وعلى إحاطته الغنية والمفصلة بشأن أنشطة المحكمة في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٢١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٢٢ (انظر A/77/PV.22).

وأشيد أيضا بمواطننا السيد مامي ماندياي نيانغ، نائب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على انتخابه الممتاز.

العلاقة بين هاتين الهيئتين، لعام ٢٠٠٤ يجب ألا ترتكب الجرائم الدولية دون عقاب بعد الآن.

ولذلك من المهم أن تركز جميع الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية على الحفاظ على استقلال المحكمة ونزاهتها من أجل التنفيذ السليم لولايتها.

إن التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وإدماج معاييره في القانون المحلي للدول هما شرطان أساسيان لتمكين ضحايا الجرائم الدولية من الحصول على العدالة. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الدخول في حوار بناء لإزالة جميع أشكال سوء الفهم بغية زيادة تعزيز مصداقية المؤسسة القضائية.

وفي الختام، يدعو وفد بلدي إلى الحفاظ على التزامنا بتعزيز التكامل من خلال دعم النظم القضائية الوطنية حتى تتمكن من محاكمة أخطر الجرائم التي تسيء إلى ضمير المجتمع الدولي.

السيد برينولا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية على عرضه الشامل للأنشطة السنوية للمحكمة (انظر A/77/PV.22).

ترحب أوكرانيا بتقرير المحكمة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ (انظر A/77/305). ونعرب عن تقديرنا البالغ للقرار الفوري الذي اتخذته المدعي العام للمحكمة، في لحظة حدوث أشرس انتهاك للقانون الإنساني الدولي، بالشروع في فتح تحقيقات في الحالة في أوكرانيا، استنادا إلى ٤٠ إحالة وردت من دول أطراف، وهو العدد الذي ارتفع منذ ذلك الحين إلى ٤٣ إحالة.

ومن المهم في هذا الوقت الاستثنائي أن يستمر حصول المحكمة على تعاون الأمم المتحدة بشأن طائفة واسعة من المسائل. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أؤكد على الصلة المباشرة بين تعاون الدول الأطراف مع المحكمة ومساعدتها ودعمها لها وبين فعالية أنشطتها، من التحقيقات الجارية إلى الأنشطة القضائية. ويشكل تقديم هذا التعاون إسهاما إضافيا في منع ومكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم.

إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب. وينبغي التذكير بأن المحكمة لا يمكنها أن تضطلع بمهمتها بدون تعزيز تعاون الدول الأطراف معها. وقد كان التعاون بين المحكمة والدول مرة أخرى من صميم المسائل التي أثّرت في مؤتمر داکار الإقليمي الذي عقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو والذي كان فرصة للمشاركين لمناقشة تعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب.

وكما أشار وزير العدل السنغالي في تلك المناسبة:

”إن فعالية المحكمة أو نجاحها يتوقفان على امتثال المحكمة وكذلك امتثال الدول الأطراف للأحكام القانونية التي تحكم علاقاتها. ولكنها تتوقف أيضا قبل كل شيء على إرادة كل بلد من بلداننا في الاضطلاع بدوره في بسط العدالة الجنائية على الصعيد الوطني. إجمالاً، لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تعمل بدون تعاون الدول التي لديها قوات الشرطة التي بدونها لا يمكن تحديد هوية المتهمين ومثولهم أمامها جنبا إلى جنب مع الضحايا والشهود.“

وعلى نفس المنوال قال أيضا رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي هوفمانسكي:

”بغض النظر عن القارات وجنسية الضحايا أو الجناة، فإن ولاية المحكمة وغرضها يظلان كما هما: مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الفظيعة. إننا نسعى جاهدين إلى المساءلة، ونسعى جاهدين لتوفير العدالة للضحايا، كما نسعى جاهدين لمنع الجرائم في المستقبل. غير أنه لا يمكن للمحكمة القيام بأي من هذه المهام بمفردها.“

يجبي وفد بلدي أيضا الدور الرئيسي للمحكمة في الهيكل الدولي لمنع جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ويرحب بعلاقاتها التعاونية مع مجلس الأمن بوصفه الضامن للسلم والأمن الدوليين. والواقع أنه من خلال أساليب التفاعل المنصوص عليها، ولا سيما في المادتين ١٣ و ١٧ من اتفاق

الجنّة الأفراد. وتلتزم أوكرانيا التزاماً كاملاً بالتعاون مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك التفاعل في الميدان مع فريق ذلك المكتب في أوكرانيا وفي إطار فريق التحقيق المشترك.

ونشدد في الوقت نفسه على أنه إذا أُريدَ لجريمة العدوان الأصلية أن تلقى رداً عادلاً أيضاً فيجب أن نكمل أنشطة المحكمة. ينبغي إنشاء محكمة خاصة لجريمة العدوان على أوكرانيا حتى تتمكن من معاقبة الذين لا يمكن للأسف أن تصل إليهم المحكمة الجنائية الدولية أو أي مؤسسات قضائية أخرى متاحة في العالم. وفي هذا الصدد، ندعو كل دولة في العالم تقدر القانون والنظام الدوليين إلى العمل مع أوكرانيا على إنشاء هذه المحكمة المعنية بجريمة العدوان على أوكرانيا.

إن مطالبة شعب أوكرانيا بالعدالة والمقاواة ومحاسبة جميع مرتكبي الجرائم الخطيرة المرتكبة في أوكرانيا لا تزداد إلا قوة، وكذلك دعم أوكرانيا لعمل المحكمة الجنائية الدولية. إن الغزو والأعمال الحربية الروسية الوحشية المستمرة والشاملة في جميع أنحاء أراضي أوكرانيا تتحدى مجمل نظام القانون الدولي، وسنسعى إلى كل وسيلة ممكنة لضمان تحقيق العدالة.

السيد بينياراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تتأى الفلبين بنفسها عن مشروع القرار A/77/L.7، الذي يرحب بتقرير المحكمة الجنائية الدولية. يتضمن التقرير (انظر A/77/305) إشارات إلى الفلبين في الفرع المتعلق بالمعلومات المستكملة عن أنشطة القضاء والادعاء فيما يتصل بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة ويُزعم ارتكابها في أراضي الفلبين. تشعر الفلبين بالأسف الشديد للإجراءات التي اتخذها المدعي العام وحماسه لإجراء تحقيق في الحالة في الفلبين.

تؤكد الفلبين أنه قد تم إنشاء فريق استعراض مشترك بين الوكالات برئاسة وزير العدل الفلبيني لغرض محدد هو إعادة التحقيق في القضايا التي تشمل وفيات في الحملة ضد المخدرات غير المشروعة، وبيّس هذا الفريق عمله بشكل مطرد. وفي هذا الصدد، طلبنا من المدعي العام أن يذعن لتحقيقنا الوطني. إن نظام روما الأساسي يتطلب من المحكمة ومكتب المدعي العام احترام الولاية القضائية الجنائية الرئيسية

نحن ممتنون لجميع الدول والأخصائيين الذين يساهمون في هذا العمل بدعمهم المالي والتقني والتحليلي والقانوني وبدعم الخبراء. ولدي اعتقاد راسخ بأن المحكمة ستتمكن من خلق سابقة تاريخية لرد قانوني مطلق على الجرائم النشطة التي ارتكبتها المحتلون الروس، وبمثل اتساع نطاق الحرب الروسية على أوكرانيا ذاتها.

ما فتئ العالم يبحث منذ سنوات عديدة عن سبل لمنع تكرار اندلاع حرب شاملة في أوروبا وضمان حتمية معاقبة مجرمي الحرب، أينما كانوا وأينما ارتكبوا جرائم ضد أساسيات حياة البشر. ويفضل عمليات التفتيش تلك وجهود العديد من أصحاب الضمان الحية، لدينا الآن على وجه الخصوص المحكمة الجنائية الدولية - وهي إحدى أهم المؤسسات القانونية العالمية التي تكفل العدالة وتحمي البشرية.

ومن منطلق إيمان حكومة أوكرانيا القوي بمحكمة الملائد الأخير هذه فقد أصدرت في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤ إعلاناً بموجب الفقرة (٣) من المادة ١٢ من نظام روما الأساسي تقبل فيه اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة على أراضيها خلال الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤. وأصدرت حكومة أوكرانيا في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إعلاناً ثانياً بموجب المادة ذاتها من النظام الأساسي، تقبل فيه ممارسة المحكمة لاختصاصها فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة على أراضيها بدءاً من ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ - أي منذ بدء العدوان العسكري للاتحاد الروسي على أوكرانيا. واليوم، بعد ثمانية أشهر من غزو روسيا الشامل لأوكرانيا، اسمحو لي أن أكرر مرة أخرى أن هذين الإعلانين قد صدرا لفترة غير محددة.

يشمل نطاق التحقيق الذي فتحه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ٢ مارس/آذار أي ادعاءات سابقة وحالية بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية على أي جزء من أراضي أوكرانيا من قبل أي شخص اعتباراً من ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ فصاعداً. ووفقاً لاختصاص المحكمة، الذي قبلته أوكرانيا على الجرائم المرتكبة على أراضيها، نعتبر المحكمة آلية حقيقية لمحاسبة

لتلك الغاية، سنعمل عن كثب مع المحكمة، وذلك بالنظر إلى دورها المركزي في محاكمة ومعاقبة مرتكبي أخطر الجرائم، بما في ذلك جرائم الحرب.

لقد ازداد اهتمام المجتمع الدولي بالمحكمة وازدادت توقعاته منها بشكل مطرد، وخاصة بعد إحالة الحالة في أوكرانيا إليها. وتظل اليابان ملتزمة بمساعدة المحكمة على العمل بفعالية واستدامة. فبالإضافة إلى كوننا عضوا في المكتب، نحن أكبر مساهم مالي ونوفر لها موارد بشرية مؤهلة، بما في ذلك القضاة وغيرهم من موظفي المحكمة. وفي الوقت نفسه، تعول اليابان على قيادة رئيس المحكمة لاتخاذ تدابير استباقية من أجل ضمان الميزانية والإدارة التنظيمية المناسبين وفقا لمبدأ المحكمة الواحدة.

ومع ازدياد أهمية المحكمة في ضوء الحالة الدولية الراهنة، يتحتم عليها أن تسعى جاهدة إلى تعزيز عالميتها مع سائر الأعضاء. وفي هذا الصدد، تشيد اليابان بالرئيس هوفمانسكي، الذي زار اليابان في وقت سابق من هذا الشهر، وذلك لما يقوم به من أنشطة فعالة في مجال التوعية. كما نشيد بالمدعي العام خان على نهجه الدقيق والعملية في التعامل مع الحالات التي تتعرض فيها مصالح الدول غير الأطراف للخطر. وستعمل اليابان جنبا إلى جنب مع المحكمة لتعزيز عالميتها. وفي الختام، اسبحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أن اليابان لن تدخر وسعا في العمل على تعزيز مهام المحكمة وستعمل بشكل تعاوني لتعزيز سيادة القانون في المجتمع الدولي.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الرئيس هوفمانسكي على إحاطته وعلى دوره القيادي في رئاسة المحكمة الجنائية الدولية.

كما لوحظ في تقرير المحكمة عن التطورات بين آب/أغسطس ٢٠٢١ وآب/أغسطس ٢٠٢٢ (انظر A/77/305)، بلغ الآن نشاط المحكمة في مجال المحاكمات مستوى غير مسبوق. لقد أحرزت المحكمة تقدما كبيرا في تحقيق العدالة للضحايا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التقدم المحرز في حالات دعت فيها حكومات

لدولة طرف معنية والإذعان لها بينما تسير الإجراءات القضائية في تلك الدولة. وتحرك المدعي العام، كما هو مبين في تقرير المحكمة الجنائية الدولية (انظر A/77/305)، لا يتسق مع مبدأ التكامل، الذي هو مبدأ أصيل في نظام روما الأساسي.

وتقوم حكومة الفلبين، بالشراكة مع الأمم المتحدة، بتنفيذ برنامج مشترك بشأن حقوق الإنسان، هو الأول من نوعه، والذي يجمع قدرات وموارد الأمم المتحدة لدعم طائفة واسعة من المؤسسات الوطنية. ويؤكد ذلك التزام الفلبين بمعايير حقوق الإنسان وسجلها الطويل الأمد في التعاون البناء مع الشركاء الدوليين والإقليميين لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وبالرغم من انسحابنا من نظام روما الأساسي، الذي كان بسبب موقف مبدئي ضد أولئك الذين يسعون إلى تسييس حقوق الإنسان، تؤكد الفلبين التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة. فلا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة اختصاصها إلا عندما تخفق النظم القانونية الوطنية في القيام بذلك أو تعجز عنه. فلم يتم أبدا تصور أو إنشاء المحكمة كبديل للمحاكم الوطنية.

وأخيرا، فإن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير. فلقد توخت الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وجود محكمة ذات اختصاص تكميلي، وليس اختصاصا أوليا، لمحاكمة الأشخاص الأكثر مسؤولية عن أخطر الجرائم المثيرة للاهتمام الدولي.

السيد ناغانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لدخول نظام روما الأساسي حيز التنفيذ. وتقديرا لهذه السنة الهامة أود أن أؤكد من جديد أن اليابان، بعزم متجدد، تظل مؤيدا قويا للمحكمة الجنائية الدولية وهي ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون في المجتمع الدولي.

ولدى اليابان إيمان راسخ بأن تعزيز سيادة القانون على أساس احترام القانون الدولي سيفيد جميع البلدان والمناطق، مما يؤدي إلى النمو المستدام وإقامة مجتمع دولي سليم. وعلى هذا النحو، ستتخذ اليابان كل إجراء لتعزيز سيادة القانون في المجتمع الدولي. وتحقيقا

وبينما تشيد الولايات المتحدة بإنجازات المحكمة خلال العام الماضي إلا أنها تشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من أوامر الاعتقال المعلقة، وهي مسألة ينبغي أن تهم جميع الدول. فالأفراد الذين صدرت بحقهم أوامر توقيف من المحكمة يجب تقديمهم للعدالة وأمام إجراءات قضائية عادلة ومستقلة وذات مصداقية. وتواصل الولايات المتحدة تشجيع السلطات في السودان على إحالة المشتبه فيهم إلى المحكمة، ونواصل عرض مكافآت مالية للحصول على معلومات تؤدي إلى إلقاء القبض على زعيم جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني، وذلك من أجل تحقيق العدالة لضحايا جيش الرب للمقاومة. إننا ندعو جميع الدول إلى التعاون لضمان أن نور الدين آدم، المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، يمثل أمام العدالة.

تؤدي المحكمة الجنائية الدولية دورا مهما فيما يتعلق بالجهود الأوسع نطاقا لتحقيق العدالة في الجرائم الفظيعة. وفي جميع أنحاء العالم، تبرز مجموعة من المحاكم الوطنية والمختلطة ومحاكم دولية أخرى تقدما في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة. ويشمل ذلك بدء محاكمة فيليسيان كابوغا، الذي وجهت إليه الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية تهمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية؛ وبدء المحاكمات في المحكمة الجنائية الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى؛ والإدانات بجرائم الحرب الصادرة في المحاكم الوطنية الأوكرانية؛ والعدد المتزايد من الملاحقات القضائية من قبل السلطات الوطنية، ومن بينها ألمانيا، على الفئات المرتكبة في دول أخرى، مثل سورية.

إن هذه الجهود، وخاصة عندما لا تكون المحاكمات ممكنة أمام محاكم دولية أو محاكم في الولاية القضائية التي ارتكبت فيها الجرائم، تكفل عدم وجود ملاذ آمن للمسؤولين عن الجرائم التي تهز ضمير البشرية. ويجب أن تكون النظم الوطنية هي السبيل الأول والرئيسي للمساءلة، وتواصل الولايات المتحدة مساعدة البلدان على بناء قدراتها المحلية في ذلك الصدد.

وبالعودة إلى المحكمة الجنائية الدولية، يسر الولايات المتحدة أن تعلن أننا نعتزم المشاركة في جمعية الدول الأطراف المقبلة كوفد

وطنية المحكمة إلى اتخاذ إجراءات. وقد رحبت الولايات المتحدة ببدء المحاكمة في نيسان/أبريل في القضية المرفوعة ضد قائد سابق في الجنجويد يعرف باسم علي كوشيب. لقد كانت تلك المحاكمة الأولى لأي زعيم كبير على الجرائم التي ارتكبتها نظام عمر البشير والقوات التي تدعمها الحكومة في أعقاب الإبادة الجماعية والفئات الأخرى المرتكبة في دارفور.

كما أحرزت المحكمة تقدما ملموسا في النهوض بالعدالة فيما يتعلق بالفئات المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى. تشيد الولايات المتحدة بالمحكمة على التقدم المحرز في تلك القضايا وعلى تنسيقها الوثيق مع السلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى في المحكمة الجنائية الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى. إن المحاكمات الجارية ضد ألفريد يكاتوم وباتريس إدوارد نغايسونو ومحمد سعيد عبد الكاني بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب تمثل ضربة قوية للإفلات من العقاب.

إن أنشطة المحكمة في الحالات الموجودة في جميع أنحاء العالم تؤكد على دورها الهام باعتبارها جزءا أساسيا من الهيكل العالمي للمساءلة وتذكيرا بحتمية العدالة، حتى عندما يستغرق تحقيقها بعض الوقت. وفيما يتعلق بالحالة في مالي، واصلت المحكمة محاكمة الشخص المعروف باسم الحسن بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في تمبكتو بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. علاوة على ذلك، فتح المدعي العام تحقيقات في الحالة في فنزويلا، وترحب الولايات المتحدة بالجهود المستمرة التي يبذلها مكتبه.

يجب أن أتطرق أيضا إلى الحرب المروعة في أوكرانيا، حيث يواجه المدنيون هجمات وحشية بشكل يومي، تنفذها القوات الروسية. تدعم الولايات المتحدة مجموعة من التحقيقات الدولية في الفئات المرتكبة في أوكرانيا، بما فيها التحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. سنواصل الوقوف مع أوكرانيا في مواجهة العدوان الروسي الوحشي وفي السعي لتحقيق العدالة والمساءلة.

يجب أن تتوفر للمحكمة موارد كافية لعملها حتى تأخذ في الاعتبار التوقعات الكبيرة من الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تحقيق قدر أكبر من الفعالية والكفاءة، وكذلك لضمان نزاهة عملها في جميع الحالات قيد التحقيق. لقد حان الوقت لتوفير ميزانية مستدامة وطويلة الأجل تكفي لعبء العمل المتزايد باستمرار، والأهم من ذلك المعالجة العاجلة لمسألة المتأخرات بغية إيجاد حل فعال فيما يتعلق بتحصيل الاشتراكات المالية غير المسددة من الدول الأطراف.

إن الأزمة الراهنة تبين أهمية التعاون بين الدول الأطراف والمحكمة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين من أجل ضمان المساءلة الفعالة. وفي هذا السياق، ترى سلوفينيا أن إحالة مجلس الأمن لحالات لا تقع بخلاف ذلك ضمن الولاية القضائية للمحكمة من شأنها أن تسهم بشكل كبير في منع الجرائم الفظيعة، فضلا عن تحسين فعالية المحكمة ومصداقيتها.

ويجب على الدول الأطراف أن تكفل استقلال ونزاهة المحكمة في ممارسة ولايتها القضائية في جميع الحالات التي تدخل في نطاق ولايتها وأن تحميها من الضغوط السياسية الخارجية. وتدعو الدول الأطراف إلى إظهار قدر أكبر من المبادرة في مساعدة المحكمة. نود أن نرى الدول تتخذ إجراءات ملموسة لضمان تنفيذ أوامر الاعتقال التي لم تُنفذ بعد ولتنفيذ مبدأ التكامل. ويمكن تحقيق ذلك بتحسين قدراتها الوطنية، وهو ما سيمكنها من متابعة التحقيقات وضمان محاكمات محلية عادلة وفعالة.

لقد احتقلت المحكمة بالذكرى السنوية العشرين لتأسيسها في إحدى أصعب السنوات منذ إنشائها. لقد أظهرت أحداث العام الماضي أن أكثر الجرائم التي لا يمكن تصورها ليست شيئا من الماضي وأن دعم دور المحكمة المحوري في ضمان المساءلة والعدالة هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. يجب ألا يُترك الضحايا يتحملون عبء فشل المجتمع الدولي.

لم يحدث أبدا من قبل أن كان تعزيز عالمية نظام روما الأساسي بهذه الأهمية القصوى. وبمجرد أن تقرر جميع الدول اتخاذ تلك الخطوة

مراقب. وبينما تفكر المحكمة في سنواتها العشرين الأولى وترسم مسارا لمستقبلها، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الدول الأطراف والمحكمة وغيرها لضمان تحقيق المحكمة لمهمتها الأساسية بوصفها محكمة الملاذ الأخير في المعاقبة على الجرائم الفظيعة وردعها. وبينما نحفظ بشواغلنا المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية في بعض المجالات المعروفة جيدا إلا أننا نرى أن أفضل طريقة لمعالجة شواغلنا هذه هي من خلال الانخراط مع جميع أصحاب المصلحة.

ونشيد إشادة قوية بجميع أجهزة المحكمة، والدول الأطراف، والمجتمع المدني، والضحايا، الذين شاركوا خلال السنوات العديدة الماضية في النظر في إجراء استعراض واسع النطاق لمعالجة المسائل التي تساعد المحكمة على تحقيق ولايتها الأساسية بشكل أفضل، بما في ذلك المسائل التي حددها استعراض الخبراء المستقلين للمحكمة.

إن احترام سيادة القانون على جميع المستويات هو أمر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين. وستظل الولايات المتحدة نصيرا قويا للمساءلة والعدالة المجديتين لضحايا الفظائع. هذه قيم أساسية، وتعزيزها على أفضل وجه يكون من خلال الالتزام المشترك، والمحكمة الجنائية الدولية جزء لا يتجزأ من ذلك الالتزام المشترك بالعدالة.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بهذه الفرصة لمناقشة تقرير المحكمة الجنائية الدولية السنوي (انظر A/77/305).

تؤيد سلوفينيا بالكامل البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.22) وتود أن تسهم بقدر أكبر في هذه المناقشة بصفتها الوطنية.

أود أن أبدأ بتهنئة المحكمة على إنجازاتها الهامة ودورها الحاسم في مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد العالمي خلال السنوات العشرين الماضية. يُظهر تقرير هذا العام أن المحكمة تواجه زيادة كبيرة في أعباء عملها، بالإضافة إلى الأزمة في أوكرانيا. إننا نشيد بالمحكمة على استجابتها الرائعة ونؤكد من جديد استمرار دعمنا الدبلوماسي والمالي لولاية المحكمة المتمثلة في إنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة.

والشركاء الدوليين وأعضاء المجتمع المدني الذين يسعون جاهدين إلى التصدي للجرائم المرتكبة في كولومبيا والتي تقع ضمن الولاية القضائية لنظام روما الأساسي. وقد قام مكتب المدعي العام بتلك الزيارة في سياق اتفاق التعاون الذي تم التوصل إليه مع حكومة كولومبيا، وكانت واحدة من سلسلة متواصلة من الاجتماعات وعمليات تبادل الآراء التي جرت بين المكتب وسلطات كولومبيا في العام الماضي.

لقد أحرزت السلطات الكولومبية والمدعي العام تقدماً كبيراً خلال العام الماضي، بما في ذلك قرار اتخذته الولاية القضائية الخاصة للسلام بإنشاء إطار قائم على الحقائق للقضايا الرئيسية ذات الصلة، وتحديد المسؤولية عن مرتكبي الجرائم وعقد جلسات استماع علنية لكشف الحقيقة. كما أحرزت المؤسسات الكولومبية تقدماً هاماً في سعيها إلى تحقيق العدالة بالتعاون مع جميع الشركاء الدوليين والوطنيين.

وكما قلت من قبل، يمثل اتفاق التعاون هذا مرحلة جديدة في العلاقات بين مكتب المدعي العام والمحكمة ككل وبين كولومبيا. إن هذا الاتفاق يجسد شراكة مبتكرة تقوم على مجموعتين من الالتزامات الأساسية. الأولى تشمل الالتزامات التي تعهدت بها حكومة كولومبيا لضمان الحفاظ على الإطار التشريعي والدستوري والمتعلق بالميزانية لدعم المساءلة ومنع التدخل غير المبرر وضمان التعاون الكامل بين مؤسساتنا. والتزم مكتب المدعي العام بدوره بمواصلة دعم جهود المساءلة في كولومبيا بموجب ولايته. يبرز هذا النظام المبتكر الدور الهام للتكامل الإيجابي ويمكن أن يساعد على إطلاق جيل جديد من العلاقات بين المحكمة والدول الأعضاء. ونعتقد أن الملف الكولومبي هو أفضل مثال على التكامل الإيجابي، لأن عمل المحكمة في بلدنا سيسهم في تطوير نظامي العدالة الانتقالية والتقليدية.

لقد دخلت كولومبيا مرحلة جديدة في علاقتها مع المحكمة يمكن أن تحذو حذوها بلدان أخرى في حالات صعبة تتطلب ولايات قضائية مستعدة وقادرة على تحقيق العدالة في الجرائم الأكثر أهمية للمجتمع الدولي. وكولومبيا مستعدة دائماً لتشاطر خبراتها مع البلدان الأخرى التي تمر بحالات مماثلة.

والتصديق على نظام روما الأساسي أو الانضمام إليه سيكون العالم بأسره أقرب إلى العدالة والسلام. وكما ذكر بالفعل المدعي العام للمحكمة كريم خان، فإن العالم حالياً يحبس أنفاسه، ويتساءل عما إذا كنا نتجه نحو السلام أو نحو حتى مزيد من العنف والمعاناة. إن العالم يفكر في دور القانون الدولي والمحكمة الجنائية الدولية وسط كل هذه المعاناة والدمار.

إن مستقبلنا المشترك يعتمد على استعداد الدول لضمان احترام سيادة القانون، التي هي جزء لا يتجزأ من تعايشنا الإنساني.

السيدة سولانو راميريس (كولومبيا) (تكلت بالإسبانية): في البداية، تشيد كولومبيا بالقاضي بيوتر هوفمانسكي وتأمل أن يواصل التمتع بنجاحه كرئيس للمحكمة الجنائية الدولية. كما نشكره على التقرير السنوي للمحكمة (انظر A/77/305) عن أنشطتها في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، والذي تم تقديمه عملاً بالمادة ٦ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة.

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا العام قد شهد تحديات كبيرة للمحكمة، وذلك بسبب الظروف الدولية، بما فيها إحالة الحالة في أوكرانيا من قبل مجموعة من البلدان، ومنها كولومبيا. لقد تمكنت المحكمة من مواجهة تلك التحديات وأصبحت وجاهتها وأهميتها الآن أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

كما أنها كانت سنة خاصة جداً لعلاقة كولومبيا بالمحكمة. فقبل عام أعلن المدعي العام كريم خان قراره باختتام التحقيق الأولي الذي فتحه مكتبه قبل ١٧ عاماً للنظر في الحالة في بلدنا. ولم يؤد قرار المدعي العام إلى وضع حد لأطول تحقيق أولي في تاريخ المحكمة فحسب، بل كان أيضاً فرصة له للإعراب عن دعمه للهيئات المكلفة بتحقيق العدالة في كولومبيا، سواء في نظام العدالة العادية أو في نظام العدالة الانتقالية.

قبل بضعة أيام اختتم فريق من مكتب المدعي العام زيارة رسمية إلى بوغوتا، والتي عمل خلالها مع مجموعة كبيرة من السلطات الوطنية

وفي ضوء كل هذا، ترحب كولومبيا بعلاقتها الجديدة مع المحكمة، والتي تبشر تحت قيادة الرئيس هوفمانسكي والمدعي العام خان بتعزيز الطابع المؤسسي وبزخم جديد في تحديد هوية مرتكبي أخطر الجرائم التي تخل بالضمير الإنساني ومحاكمتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، ستظل كولومبيا شريكا استراتيجيا للمحكمة ودولة ملتزمة بمستقبلها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠